



نحو التغيير

المُتمحور حول

الضحايا

دمج العدالة الانتقالية في السلام  
والتنمية المستدامين



نحو التغيير

المُتمحور حول

الضحايا

دمج العدالة الانتقالية في السلام  
والتنمية المستدامين

تقرير عام 2023 الصادر عن الفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية  
ومقاصد هدف التنمية المُستدامة 16+

## الفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية ومقاصد هدف التنمية المستدامة +16

يسعى الفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية ومقاصد هدف التنمية المستدامة +16 إلى تعزيز العدالة الانتقالية باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويعمل هذا الفريق في إطار تحالف العمل من أجل العدالة (JAC)، وهو منصة سياسية دولية تدعم تساوي الجميع في الوصول إلى العدالة وتعمل على سدّ الفجوة العالمية في العدالة. ويجمع الفريق العامل، الذي تأسس بدعوة من المركز الدولي للعدالة الانتقالية، بين المجتمع المدني، والحكومات الوطنية، والجهات الفاعلة الإقليمية، والمنظمات الدولية، وذلك من أجل حشد الدعم لمصلحة نداء العدالة (Justice Appeal) لعام 2023، الذي يدعو إلى إعادة بناء الثقة وتجديد العقد الاجتماعي من خلال تنسيق البيانات والأدلة، وتعزيز التعلم والتبادل، وتكثيف الدعم المُقدّم للعدالة المتمحورة حول الأفراد. ويشدّد الفريق العامل على أهمية التركيز على الفئات التي يصعب عليها، أكثر من سواها، الوصول إلى العدالة، بمن فيهم ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كما يشدّد على أهمية النّظر في الممارسات والتدابير المحلية والوطنية التي تحقّق أقصى جدوى من العدالة الانتقالية. ويعربُ الفريق العامل عن امتنانه للدعم الذي قدّمته وزارة الشؤون الخارجية لمملكة هولندا.

### المؤسسات المساهمة

ساهمت المؤسسات التالية في إعداد هذا التقرير الصادر عن الفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية ومقاصد هدف التنمية المستدامة +16: منظمة آسيا للعدالة والحقوق، ومركز دراسة العنف والمصالحة، ومنظمة الإغاثة "كورددايد" (Cordaid)؛ ومركز التّعلم العالمي المعني بالعدالة الانتقالية والمصالحة (Global Learning Hub for Transitional Justice and Reconciliation)، ومنظمة إمبيونيتي ووتش (Impunity Watch)، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، والمنظمة الدولية لقانون التنمية، والشبكة الدولية للضحايا والناجين من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان (INOVAS)، ومكتب تنسيق القطاع العدلي، ومكتب المدعي العام ووزير العدل في جمهورية سيراليون، ووزارة الشؤون الخارجية في مملكة هولندا، ووزارة الشؤون الخارجية والأوروبية، وحكومة دوقية لوكسمبورغ الكبرى، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومجموعة الرواد من أجل مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة، ومبادرة برويكتو بلانكودور (Proyecto Plancodor.org)، وصندوق روكفلر براذرز (RBF)، ووزارة الخارجية الفيدرالية السويسرية، والمؤسسة السويسرية للسلام (سويس بيس)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائمات عدم التكرار فاييان سالفولي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وقسم الضحايا والشهود في قلم المحكمة الجنائية الدولية، ومشروع العدالة العالمية.

## أصبح

المجتمع المعنيّ بالسياسة الدوليّة عمومًا يُقرّ اليومَ بأنّ العدالة الانتقالية تمثّل عنصرًا مهمًّا في خطّ السّلام والتنمية المستدامين. إلّا أنّ إرث الانتهاكات الجسيمة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان يطرحُ تحدياتٍ محدّدة تعيقُ مساعي المجتمعات إلى منع اندلاع النزاعات المسلحة أو تكرارها وإلى تحسين حيوات الأشخاص ورفاههم. لذا، من شأنِ الجهود الرامية إلى معالجة أسباب هذه الانتهاكات وتداعياتها أن تساهمَ في سد الفجوة العالمية في العدالة، لا سيّما في البلدان المتضرّرة من العنف النّظاميّ والقمع والتهميش. وتقدّم خطة التّمنية المستدامة لعام 2023 إطارَ عملٍ مرجعيًّا يؤوّلُ إلى إدراكِ المواضيع التي يُمكن العدالة الانتقالية أن تُساهم من خلالها في التّمنية، بما في ذلك الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المتعلّق بإقامة المجتمعات المسالمة والعادلة والشاملة، والهدف 5 المتعلّق بالمساواة بين الجنسين، والهدف 10 المتعلّق بالمساواة، والهدف 17 المتعلّق بتنشيط الشراكات.

وعلى الرّغم من هذا الإقرار الدوليّ بأهميّة العدالة الانتقاليّة، فهي لا تزال، في أغلب الأحيان، غير مفهومة كفايةً وغير مُدرّجة على نحوٍ مُلائم في السياسات والممارسات الآيلة إلى تعزيز التّمنية والمُعتمّدة على الصّعيد الدولي والإقليمي والوطني ودون الوطني. وقد شهدت السنوات الأخيرة تزايدَ إقرار كل من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، وبعض الجهات الفاعلة الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، بإمكانية إسهام العدالة الانتقالية في التّمنية، إلى جانب مسارات محدّدة رامية إلى إحداث تغيير.

ومع ذلك، فإنّ قدرة العدالة الانتقالية على إحداث التغيير الفعليّ لا تزال بعيدة من توظيفها توظيفًا كاملًا. فالعدالة الانتقاليّة غالبًا ما تخفق في أن تكون عنصرًا من عناصر التّمنية، لجهة دعم الإصلاحات التي تحفّزها، وتنفيذها والمشاركة المستدامة فيها. لذا، يهدف هذا التقرير إلى المساعدة في تيسير توظيف هذه القدرة، من خلال البناء على الخطاب السياسيّ الحاليّ والمضيّ به قدمًا في سبيلٍ مُجدية، وذلك عبر جمع الخبرات والممارسات والأفكار النيّرة من مجموعة من الجهات المعنيّة ثمّ تحليلها.

يشمل إطار عمل أهداف التنمية المستدامة مجالات وأهداف شتّى من التّمنية، يُمكن للعدالة الانتقالية أن تحدثَ تغييرًا فيها، ومن ضمنها، على سبيل المثال، الوصول إلى العدالة، وسيادة القانون، والمؤسسات الشاملة، والوقاية من العنف، ومكافحة الفساد، والتّعليم، والوصول إلى المعلومات، والمساواة، والمساواة بين الجنسين. وقد حدّدت المسارات التي يمكن للعدالة الانتقالية من خلالها أن تحدثَ تغييرًا، وهي تشملُ زيادة قدرة الأفراد على التّقرير، والتّمكن، وبناء الثقة الاجتماعيّة، وتحسين الاشتمال، بالإضافة إلى معالجة أسباب الانتهاكات الجسيمة الهيكلية ودوافعها وتحويلها على حدّ سواء.

غير أنّ مساهمات العدالة الانتقالية في تحقيق التّمنية من خلال هذه المسارات ليست مضمونة. فهي تعتمد على النهج المتّبع لتحقيق أهدافها، بما في ذلك مدى تصميم العمليّة وتنفيذها على

نحوٍ يضمنُ أن تكونَ ملائمةً للسياق، وشاملةً، ومتمحورة حول الضحايا، وتشاركية، ومراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي، ومبتكرة، ومُجدية سياسياً، وتحويلية في طموحاتها. ومن جملة الأمثلة على القضايا الأخرى التي تتداخل مع هذه العناصر وتكتسب أهميةً فُصوى في مجال العدالة الانتقالية، رعاية الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي وإمكانية الوصول إلى المعلومات.

نظرًا إلى ما يُمكن أن تقدّمه العدالة الانتقالية من مساهماتٍ مُحتملة، لا بدّ، إنّما، من دمجها على نحوٍ أفضلٍ في خطط التنمية، بما في ذلك إقامة روابطٍ محدّدة بين الممارسة والسياسات. فحبر الضرر، مثلاً، يمكن أن يوفّر خدماتٍ وبنى تحتيةً اجتماعيةً للضحايا والمجتمعات المتضرّرة، أمّا دعم الضحايا نفسيًا واجتماعيًا، فيمكن أن يُدمج في مشاريع سُبل كسب الرزق. بالإضافة إلى ذلك، يمكن خطط التنمية أن تشمل الأهداف المطروحة في توصيات لجان تقصي الحقائق وأن تساعد في رصد التقدم المُحرز والإبلاغ عن احتياجات الضحايا وأولوياتهم المُستمرّة.

ويعدّ تحقيق الاستفادة القصوى من أنواع الروابط هذه على تقديم حجة مقنعة للمسؤولين عن تدابير العدالة الانتقالية وسياسات التنمية بُنيّةً أهميّة هذا الدمج. ويمكن أن يشمل ذلك تقديم حجج مفهومية وعرض البيانات التي تبرز أثر دمج العدالة الانتقالية في التنمية، وهو ما يُعدّ تحديًا معقدًا ومتواصلًا. ويُمكن أيضًا الاستعانة بحالاتٍ تظهر فيها جليًا العلاقة القائمة بين الانتهاكات والهياكل، فتوضّح الحاجة إلى التّعامل مع هذين العنصرين معًا. بالإضافة إلى ذلك، ونظرًا إلى أنّ العقبات التي تعترض العدالة الانتقالية هي سياسية (فتتخطى بذلك الحجب المفهومية أو الأدلة على الأثر)، يعتمد التقدّم المحرّز في إحداث تغيير حقيقي على حشد الدعم المستمر من الجهات الفاعلة والأطراف المعنية، بما فيها الجهات الفاعلة السياسية، وعمامة الناس، والمجتمع المدني.

إنّ النّظر إلى العدالة الانتقالية من منظار التنمية يعني اعتماد رؤية أشمل للجهات الفاعلة والأطراف المعنية، ولِنطاق المشكلات قيد المُعالجة، وكذلك لمدى تعقيدها. ومن شأن ذلك أن يوفّر فرصة لإقامة روابط مفيدة واعتماد نهج أكثر استراتيجيّة، علمًا أنّ بعض النهج قد تكون أكثر جدوى من غيرها. وفي الوقت نفسه، يجب ألا يُؤخذ العمل بشكل استراتيجي بِمعنى العمل بطريقة قائمة على الجدوى والضرورة حصرًا، فمن الأهميّة بمكان أن تُمحور وتُبقي نصب الأعين القيمة الكامنة في معالجة الانتهاكات من منظار حقوق الإنسان.

يسعى هذا التقرير إلى المساهمة في استحداث نهج أكثر استراتيجية في شأن الدمج بين العدالة الانتقالية والتنمية المستدامة. وهو يهدف أيضًا إلى رفد النقاشات حول السياسات خلال قمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 وما بعدها بالبيانات، وذلك من خلال الاستناد إلى عمل أعضاء الفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية ومقاصد هدف التنمية المستدامة +16، وخبرتهم، وكذلك إلى النقاشات المستمرّة الدائرة حاليًا. لذا، يسلّط التقرير الضوء على ثلاث استراتيجيات عامّة من شأنها أن تحسّن عمليات العدالة الانتقالية من خلال جعلها أكثر تشاركية ومحورة حول الضحايا، كما من شأنها أن تعزّز مساهمات هذه العمليات المُحتملة في تحقيق أهداف التنمية، ومفادها ما يلي:

1. أنّ زيادة العمل الجماعي القائم بين مجموعات الضحايا وشبكاتهم والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية والسياسية الأوسع نطاقًا، تساعد في توليد المناصرة والاحتشاد والدعم اللّازم

لمعالجة الأضرار المباشرة وتحويل هياكل الإقصاء وعدم المساواة إلى هياكل قائمة على الاشتغال والمساواة.

**2.** أن دمج العدالة الانتقالية في الاستجابة على مختلف مستوياتها – أي المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي – وفي المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، على حدّ سواء، يساهم في تحسين معالجة نطاق مشكلات التنمية وتعقيدها، ومنها مثلاً النزوح، والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والأذى النفسي والاجتماعي.

**3.** أن اعتماد منظور طويل الأمد في شأن تفعيل العدالة الانتقالية ورصد أثرها، يساهم في الحفاظ على الدعم وعلى مستويات المشاركة اللازمة لتعزيز دور العدالة الانتقالية في إحداث تغيير مُجدٍ، بما في ذلك من خلال تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والتركيز بشكل مستدام على توفير جبر الضرر للضحايا والمجتمعات المتضررة.

نشجّع الدول، والجهات الفاعلة الإقليمية، والمنظمات الدوليّة، والمجتمع المدني على اعتماد هذه الاستراتيجيات على جميع المستويات، وعلى دعمها، وذلك بالتزامن مع تكريس العدالة الانتقالية عنصراً مهماً من عناصر السلام والتنمية المستدامين.

أعدّ هذا التقرير الفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية ومقاصد هدف التنمية المستدامة +16، الذي يعمل في إطار تحالف العمل من أجل العدالة (JAC) – وهو منصة سياسية دولية تدعم تساوي الجميع في الوصول إلى العدالة وتعمل على سدّ الفجوة العالمية في العدالة. ويُعدّ هذا التقرير واحداً من المُخرجات العشر التي طرحها تحالف العمل من أجل العدالة في العام 2023<sup>1</sup> ويجمع الفريق العامل، الذي تأسس بدعوة من المركز الدولي للعدالة الانتقالية، بين المجتمع المدني، والحكومات الوطنية، والجهات الفاعلة الإقليمية، والمنظمات الدولية، وذلك من أجل حشد الدعم لمصلحة نداء العدالة (Justice Appeal) لعام 2023، الذي يدعو إلى إعادة بناء الثقة وتجديد العقد الاجتماعي من خلال تنسيق البيانات والأدلة، وتعزيز التعلّم والتبادل، وتعزيز الدعم المُقدّم للعدالة المتمحورة حول الأفراد. ويشدّد الفريق العامل على أهمية التركيز على الفئات التي يصعب عليها، أكثر من سواها، الوصول إلى العدالة، بمن فيهم ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كما يشدّد على أهمية النظر في الممارسات والتدابير المحلية والوطنية التي تُعظّم قيمة العدالة الانتقالية.

<sup>1</sup> "في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، ناقش الاجتماع رفيع المستوى لتحالف العمل من أجل العدالة زيادة جهود التعاون في الفترة التي تسبق عقد قمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023. وشملت خطة العمل المشتركة المتفق عليها قائمة بالأولويات الوطنية والدولية والمخرجات المشتركة". تحالف العمل من أجل العدالة، "المخرجات المشتركة لتحالف العمل من أجل العدالة"، 2023.





# الدمج بين العدالة

## الانتقالية والتنمية

### أصبح

المجتمع المعني بالسياسة الدوليّة عمومًا يُقرّ اليومَ بأنّ العدالة الانتقالية تمثل عنصرًا مهمًّا في خطّ السّلام والتنمية المستدامين. إلّا أنّ إرث الانتهاكات الجسيمة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان يطرحُ تحديات محدّدة تعيقُ مساعي المجتمعات إلى منع اندلاع النزاعات المسلحة أو تكرارها وإلى تحسين حيوات الأشخاص ورفاههم. لذا، من شأن الجهود الرامية إلى معالجة أسباب هذه الانتهاكات وتداعياتها أن تساهم في سد الفجوة العالميّة في العدالة، لا سيّما في البلدان المتضرّرة من العنف النّظاميِّ والقمع والتهميش. وتقدّم خطة التّمنية المستدامة لعام 2023 إطارَ عملٍ مرجعيًّا يؤوّل إلى إدراك المواضع التي يُمكن العدالة الانتقالية أن تُساهم من خلالها في التّمنية، بما في ذلك الهدف 16 من أهداف التّمنية المستدامة (بإقامة المجتمعات المسالمة والعادلة والشاملة)، والهدف 5 (المساواة بين الجنسين)، والهدف 10 (المساواة)، والهدف 17 (الشّراكات).

أصبحت قدرة العدالة الانتقاليّة على المساهمة في السّلام والتنمية المستدامين تحظى بإقرارٍ واسعٍ على مُستوى السّياسة العالميّة. ففي العام 2022، ذكر مجلس حقوق الإنسان أنّ "من شأن مكافحة الإفلات من العقاب وتنفيذ عمليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك تشجيع إحقاق الحقيقة والعدالة والجبر وضمّانات عدم التكرار، أن تمنع تكرار الفظائع التي وقعت في السّابق وما شابهها من انتهاكات وأن تسهم في تحقيق السّلام والتنمية المستدامين"<sup>1</sup>. ومع أنّ أهداف التّمنية المستدامة حدّد ذاتها لا تشير إلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فإنّها تشمل مجالات واسعة يمكن للعدالة الانتقالية أن تحدث فيها تغييرًا، بما في ذلك سيادة القانون، والوصول إلى العدالة، والمؤسسات الاشماليّة، والوقاية من العنف، ومكافحة الفساد، والتعليم، والوصول إلى المعلومات، والمساواة بين الجنسين، والمساواة بشكل عام.<sup>2</sup>

كذلك، تم تحديد المسارات التي يمكن للعدالة الانتقالية أن تحدث فيها هذا التّغيير، وهي تشمل: صقل القدرة على التّقرير، والتّمكنين، وبناء التّقة، وتعزيز التّسيق الاجتماعيّ، والاشتمال، وتحديد أسباب الانتهاكات الجسيمة الهيكلية ودوافعها ومعالجتها على حدّ سواء، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالصّحة، والتعليم، والوصول إلى الأراضي والموارد الأخرى.<sup>3</sup> وفي هذا الصّدد، تربط الرّؤية الجديدة في شأن سيادة القانون التي تبناها الأمين العام

1 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، "حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية"، القرار 30، A/HRC/51/23، أيلول/سبتمبر 2022، 3. نظر أيضًا الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار 70/262، الفقرة 5؛ ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار 2282، الفقرة 5؛ والبنك الدولي - الأمم المتحدة، مسارات من أجل السّلام: نهج شامل لمنع النزاعات العنيفة (Pathways for Peace: Inclusive Approaches for Preventing Violent Conflict)، 2018، الصّفحات 165، 166، 221؛ الفريق العامل المعني بالعدالة، العدالة للجميع - التقرير النهائي (نيويورك: الأمم المتحدة، 2019)، 41؛ الاتحاد الأوروبي، "إطار سياسات الاتحاد الأوروبي لدعم العدالة الانتقالية" (The EU's Policy Framework on Support to Transitional Justice)، (2015)، 1.

2 الفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية ومقاصد هدف التنمية المستدامة +16، "على أرض صلبة: بناء السّلام والتنمية المستدامين في أعقاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان"، 2019، 5.

3 مجلس حقوق الإنسان، القرار 5، A/HRC/51/23؛ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، "العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان: تقرير مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان"، A/HRC/49/39، 12 كانون الثاني/يناير، 2022، 1، 11 [المشار إليه في ما بعد بمسمّى: "تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لعام 2022"]؛ والجمعية العامة للأمم المتحدة، "تقرير مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمّانات عدم التكرار، بابلو دي غريف"، 23، A/68/345، آب/أغسطس، 2013؛ والفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية ومقاصد هدف التنمية المستدامة +16، "على أرض صلبة".

## أصبحت قدرة العدالة الانتقالية على المساهمة في السلام والتنمية المستدامين تحظى بإقرار واسع على مستوى السياسة العالمية.

للأمم المتحدة في العام 2023 بين النهج الشامل للعدالة الانتقالية ودور سيادة القانون في استعادة التلاحم الاجتماعي، والسلام الدائم، والتنمية المستدامة. وعلى نحو مماثل، تدعو خطة الأمين العام الجديدة للسلام لعام 2023 إلى اعتماد استراتيجيات وقائية تعالج دوافع العنف والنزاعات وميسراتهما وتولي الأولوية لسيادة القانون والتلاحم الاجتماعي والاشتمال وتجنب وقوع المظالم.<sup>4</sup>

ويقرّ الخطاب السياسيّ الدوليّ أيضًا بأنّ العدالة الانتقالية لا تساهم مساهمةً تلقائيّةً أو جوهريّةً في السلام والتنمية المستدامين. ذلك أنّ مساهماتها مشروطة بالنهج المُتبّع. ومن شأن العملية التي تُصمّم بموجبها تدابير العدالة الانتقالية وتُنفَّذ، وكذلك المسائل التي تعالجها تلك التدابير، والأهداف المحدّدة التي تسعى إلى تحقيقها، وما سواها من العوامل، أن تؤثر في مدى مساهمة العدالة الانتقالية في التنمية أيضًا.

أمّا العوامل التي صُنفت مهمّةً في هذا الصدد فتشمل مدى ملاءمة السياق، والشموليّة، ومحورّة الصّحايا، والمشاركة المجدية، ومراعاة النوع الاجتماعي، والابتكار، والجدوى السياسية، والطموحات التحويلية.<sup>5</sup> ويمكنُ التّشعب أكثر في تفصيل كلّ من هذه العوامل على حدة. فعلى سبيل المثال، قد يشير عاملُ ملاءمة السياق إلى الديناميّات السياسيّة الإقليميّة، والملكيّة الوطنيّة، والتّناسب الثقافي والاجتماعيّ المحليّ على حدّ سواء. وقد تعني الشموليّة معالجة مختلف أنواع انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها انتهاكات الحقوق المدنيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، وقد تضمّ مجموعة واسعة من التدابير، لا تقتصر على عددٍ محدّد من التدابير المُتخذة سلفًا. وعادةً ما تُفهم الأهداف التحويلية بأنّها تشتمل على التصدّي لعدم المساواة والتمييز الهيكليّين، اللذين يؤديان إلى العنف والإساءة.<sup>6</sup>

وتتداخل بعض هذه العوامل في ما بينها. فعلى سبيل المثال، يتطلّب كلّ من مراعاة النّوع الاجتماعي والتحوّل اعتماد منظورٍ خاصّ بالنّوع الاجتماعيّ من أجل تحليل وفهم نطاق الأضرار التي تعرّض لها الصّحايا، وإمكانية وصولهم إلى العدالة، والهياكل الاجتماعيّة الدّفينّة المُيسّرة لإلحاق هذه الأضرار. وفي هذا السياق، سلّط أمين عام الأمم المتحدة الصّوء على الفرص التي تنتجها العدالة الانتقالية، والآيلة إلى "إعادة النظر في الأطر القانونيّة والمؤسسية المعروف تاريخيًا أنّها تميّز وتهمّش وتخفق في حماية حقوق جميع الناس".<sup>7</sup> ووصف الأمين العام إصلاح القوانين

4 الأمم المتحدة، "رؤية الأمين العام الجديدة لسيادة القانون"، 9 أيار/مايو، 2023، 4-5؛ والأمم المتحدة، "خطة جديدة للسلام"، الموجز السياسي رقم 9 بشأن خطتنا المشتركة، تموز/يوليو، 2023، 19.

5 مجلس حقوق الإنسان، القرار 4، A/HRC/51/23؛ وتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لعام 2022؛ والفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية ومقاصد هدف التنمية المستدامة +16، "على أرض صلبة"، 19-24.

6 ستعيد "المذكرة التوجيهية الجديدة للأمين العام بشأن العدالة الانتقالية كأداة استراتيجية للناس والوقاية والسلام" الكثير من هذه العوامل وستوضّحها على اعتبارها جزءًا من نهج الأمم المتحدة في شأن العدالة الانتقالية.

7 الجمعية العامة للأمم المتحدة، "التقرير السنوي للأمين العام عن تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها"، A/76/235، 26 تموز/يوليو، 2021، 13.

التي تميّز ضد النساء والفتيات والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين بأنه طريقة مهمة لضمان عدم تكرار العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.<sup>8</sup>

أمّا الميدان الذي يدخل في جميع العناصر الأخرى، فهي خدمات رعاية الصّحة العقليّة والدّعم النفسي والاجتماعيّ المُقدّمة للضحايا والأسر والجناة والناشطين والممارسين. فقد اكتسب هذا النوع من الدعم أهمية كبرى في جهود العدالة الانتقالية، وبناء السلام، والتنمية خلال السنوات الأخيرة. ويسلّط مجلس حقوق الإنسان الضوء على المنافع التي توفرها خدمات رعاية الصّحة العقلية والدّعم النفسي والاجتماعيّ المُقدّمة للضحايا والمجتمعات المتضرّرة، فهي تساعد على "معالجة المظالم والتغلب على الآثار المشتركة بين الأجيال المترتبة على الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان"، التي قد تشكّل عوامل خطر للانتهاكات وإساءات جديدة.<sup>9</sup> وتحقّق خدمات رعاية الصّحة العقليّة والدّعم النفسي والاجتماعيّ ذلك من خلال الاستجابة للأضرار الملحقة بالأفراد والجماعات، وتعزيز القدرة الفردية والجماعية على التّقرير، وتيسير مشاركتهم، وتحسين جودة الأدلة، وتمكين الحوارات المجتمعية حول مسببات الأضرار ودوافع إيقاعها، لا سيّما حين تقدّم هذه الخدمات بطرق تقلّل من وصم الضحايا ومن خطر التّسبب بصدمات إضافية. ففي غواتيمالا، على سبيل المثال، أدّى الدّعم النفسي والاجتماعي دورًا حاسمًا في مساعدة النساء من السّكان الأصليين في منطقة سيبور زاركو على "الشعور بالاطمئنان لكسر صمتهن علنًا ورفع دعوى"<sup>10</sup> وذلك بعد أن تعرّضن للاغتصاب والاسترقاق المُمنهجين على أيدي الجيش خلال الحرب الأهلية.

تشير الأبحاث والتحليلات المتعلقة بممارسات الدّعم التي اعتمدها كلٌّ من المحكمة الخاصة لسيراليون (SCSL) والمحكمة الجنائية الدولية إلى أنّ توفير المستوى المناسب من الدّعم النفسي والاجتماعيّ للشهود والضحايا يُعزّز قدرتهم على التّقرير ويحسن شعورهم بالرفاه، ويخفّف، في الوقت عينه، من قلقهم، فيُسبّر، بذلك، مشاركة الأشخاص المتضررين.<sup>11</sup> ومع ذلك، وعلى الرّغم من تزايد التّركيز على محورة الضحايا في إحقاق العدالة وتقديم خدمات رعاية الصّحة العقليّة والدّعم النفسي والاجتماعيّ، لا يزال تنفيذ النّهج المتعلقة بالصّحة العقليّة والمنهجيات الواعية للصدمات منقوصًا، ويحتاج دمجًا أكبر في عمليات العدالة العديدة. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تكون الممارسات الجيدة مجزأة وغير متاحة بسهولة للعاملين في مجال الصّحة العقلية والعدالة.

8 المرجع نفسه.

9 قرار مجلس حقوق الإنسان A/HRC/51/23، 5.

10 سوزانا ساكوتو، وأليسون فورد أوبا، وكلاوديا مارتين، "توثيق الممارسات الجيدة المتعلقة بالمحاسبة على العنف الجنسي في سياق النزاعات/قضية سيبور زاركو" (Documenting Good Practice on Accountability for Conflict-Related Sexual Violence: The Sepur Zarco Case)، هيئة الأمم المتحدة للمرأة وكلية واشنطن للقانون في الجامعة الأميركية (2022)، 123.

11 آن ميتشيل، "العلاقة بين المعالج النفسي والعميل في المحكمة الجنائية الدولية: خارطة طريق لتطوير العلاقة بين المطامي والصّحية" (The Psychologist-Client Relationship at the ICC: A Road Map for the Development of the Counsel-Victim Relationship Advancing the Practice and Research)، جاسيني وج. تاونسند (محرران)، تعزيز تأثير مشاركة الضحايا في المحكمة الجنائية الدولية المحكمة: سد الفجوة بين البحث والممارسة (the Impact of Victim Participation at the International Criminal Court: Bridging the Gap between Research and Practice) (أكسفورد: نقابة محامي المحكمة الجنائية الدولية - أكسفورد. منشور داخلي في كلية أكسفورد للقانون، 2020). ريبكا هورن، وسليم وحيد، وسيمون تشارترز، "الشهادة في المحكمة الخاصة لسيراليون: تصورات الشهود عن السلامة والرفاه العاطفي" (Court Testifying in the Special for Sierra Leone: Witness Perceptions of Safety and Emotional Welfare. 17 Psychology, Crime & Law 435، (2011).

أمّا الميدان الآخر الذي يتقاطع والعناصر الأخرى كافة ولا ينفكّ يزداد أهميّة في ظلّ الرّقمنة، فهو وصول عامّة الناس إلى المعلومات. ويرتبط هذا العنصر من التنمية المستدامة (في إطار المقصد 10 من هدف التنمية المستدامة 16) ارتباطًا وثيقًا بالحقّ في معرفة الحقيقة في شأن انتهاكات حقوق الإنسان. ويُعتَبَر كلٌّ من التوثيق والأرشفة والإعلام والتكنولوجيا الرقمية أداةً من شأنها أن تساعد في إضفاء الطابع الديمقراطي على إمكانية الوصول إلى المعلومات حول الديناميّات المعقّدة للقمع والعنف كما تساعد في إشراك الشباب والجمهور الأوسع في هذه الجهود. وفي الكثير من البلدان، يشكّل الوصول إلى معلوماتٍ حول ممارسات القمع السابقة تحديًا كبيرًا، لا سيّما بالنسبة إلى الضحايا وأقاربهم، وغالبًا ما يُعزى ذلك إلى بُعد المسافات الجغرافية، وضيق الوقت، والعراقيل البيروقراطية، والنقص في المعرفة.

في أميركا الجنوبية، تُعدّ منصّة بلانكدور (plancondor.org) مشروعًا تعاونيًا بين الأكاديميين والنشطين في الأوروغواي، وتشيلي، والأرجنتين. وقد أثمر المشروع موقعًا إلكترونيًا موحّدًا متعدّد اللغات ومفتوحًا للجميع، يقدّم بيانات عن الأحداث المعقّدة التي حصلت في ظلّ الحكم العسكري في المنطقة، وقد حُصّت "عملية كوندور" باهتمامٍ فريد، وهي جهازٌ مشترك لتبادل المعلومات الاستخباريّة بين حكومات المخروط الجنوبي القمعيّة كان قائمًا منذ منتصف السبعينات حتّى أوائل الثمانينات من القرن المنصرم. وتجمع هذه المنصة المعلومات من مصادر مختلفة، ومنها الأحكام الجنائيّة، والوثائق المؤرشفة، والخريطة التفاعلية للضحايا وقاعدة البيانات، والإنتاجات السّميّة والبصريّة، وهو ما من شأنه أن يسهّل الوصول إلى المعلومات والعدالة على حدّ سواء.

يمكن للجهات الفاعلة في مجال التّمية أن تؤدي دورًا في تعزيز جهود كهذه من خلال "دمج الأطر التنظيمية وأنظمة تقصي الحقائق، وتحسين الاستراتيجيات والمنصات، وذلك من أجل معرفة آراء أكبر عدد ممكن من الأشخاص، لا سيّما الضحايا والمجتمعات المهمّشة".<sup>12</sup> وقد سلّط مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائمات عدم التكرار الضوء على دور جمع المعلومات وإدارة المعرفة في تفعيل "نهج يُركّز على الإنسان" في شأن العدالة الانتقالية.<sup>13</sup>

نظرًا إلى مساهمات العدالة الانتقاليّة العديدة المحتمّلة في نتائج التنمية، أشارت نقاشات السياسات الدّوليّة، بشكل متزايد، إلى الحاجة إلى دمجها في التّمية المستدامة على نحو عمليّ أكثر. فعلى سبيل المثال، دعا مجلس حقوق الإنسان الدول إلى "النظر في استخدام عمليات العدالة الانتقالية كأداة استراتيجية لاستدامة السلام والسّعي إلى تحقيق التنمية المستدامة" كما دعا إلى "اعتماد منظور يراعي الماضي على نحو مُتسق في الأعمال المرتبطة بالسلام والتّمية" وإلى "تصميم تدابير شاملة للعدالة الانتقالية في إطار جهودها الإنمائيّة وتمويلها وتنفيذها".<sup>14</sup> ويرى الاتحاد الأفريقي أيضًا العدالة الانتقالية نموذجًا يؤوّل إلى التّصديّ لتحديات التنمية تصديًا

12 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "من العدالة في شأن أحداث الماضي إلى السلام والاشتمال في المستقبل: نهج تنموي إزاء العدالة الانتقالية" (From Justice for the Past to Peace and Inclusion for the Future: A Development Approach to Transitional Justice) 2020، 51.

13 الجمعية العامة للأمم المتحدة، "تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائمات عدم التكرار، فابيان سالفيولي: أهداف التنمية المستدامة والعدالة الانتقالية: عدم ترك أي ضحية خلف الركب"، A/77/162، 14 تموز/يوليو، 2022، 18-20.

14 قرار مجلس حقوق الإنسان، A/HRC/51/23، 5.6.

صريحًا. لذلك، يوصي الاتحاد الأفريقي بإدراج العدالة الانتقالية ضمن "التدابير الإنمائية الرامية إلى تصحيح أوجه عدم المساواة الهيكلية والتهميش والإقصاء من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المنصفة والشاملة للجميع".<sup>15</sup>

ومع ذلك، حتى لو أنّ العدالة الانتقالية تتصدّى مباشرةً لتحديات التنمية، فهي "لا تكفي بمفردها لتحقيق النتائج المرجوة من دون اتباع نهج أكثر تكاملًا" يرتبط "بخطٍ سياسيٍّ أوسع نطاقًا".<sup>16</sup> وفي حين يُفترض أن تعالج العدالة الانتقالية المشكلات الهيكلية مثل أوجه عدم المساواة النظامية بين الجنسين، "فذلك لا يعني أنّها قادرة حتمًا على التغلب على هذه المشكلات بمفردها".<sup>17</sup> وقد أُكِّد المقرر الخاص للأمم المتحدة أن "العدالة الانتقالية وحدها لا يمكن أن تحقق التغيير، فالحاجة تلجّ إلى تدخلات أخرى في مجالَي التنمية وبناء السلام لاستكمال العمل على الأرض ومواصلته".<sup>18</sup> وبالتالي، يجب اعتبار العدالة الانتقالية "أحد المسارات المتعددة للتعامل مع إرث الانتهاكات، وذلك بالتعاون مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية".<sup>19</sup> وبالإضافة إلى ذلك، يركّز "النهج الموجه نحو التنمية" المعتمد في شأن العدالة الانتقالية على توسيع خيارات الناس وتحديد مجالات محدّدة للعمل يقدّم من خلالها كلّ من الجهات الفاعلة والممارسين في مجال التنمية الدعم المناسب.<sup>20</sup>

أمّا على مستوى السياسات الإقليمية، فوصف الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي الاستجابة لأحداث الماضي بأنّها مهمّةٌ تؤثر في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية التي يجب تعميمها في قطاعاتٍ مثل الصحة والتعليم.<sup>21</sup> ويتوافق ذلك، على نطاق أوسع، مع "النهج القائم على الرابطة بين مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام"، الذي يركّز على التآزر بين هذه المجالات وعلى توطيد الروابط التشغيلية بين الجهود المختلفة، بما في ذلك من خلال تعزيز حقوق الإنسان والحوكمة الاشتماكية ومعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية.<sup>22</sup>

وعلى الرّغم من هذا الإقرار الدّوليّ بأهميّة العدالة الانتقاليّة، فهي لا تزال، في أغلب الأحيان، غير مفهومة كفايةً وغير مُدرّجة على نحوٍ مُلائم في السياسات والممارسات المُعتمدة، على الصّعيد الدولي والإقليمي والوطني ودون الوطني، والآلية إلى تعزيز التّنمية. وقدرة العدالة الانتقالية على إحداث التغيير الفعليّ لا تزال بعيدة من توظيفها توظيفًا كاملًا، وذلك لجهة دعم الإصلاحات

15 الاتحاد الأفريقي، سياسة العدالة الانتقالية، شباط/فبراير 2019، 1، 15.

16 تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لعام 2022، 12.

17 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، "مشاركة المرأة الفعالة في العدالة الانتقالية: تعزيز المساواة بين الجنسين وبناء السلام المستدام" (Women's Meaningful Participation in Transitional Justice: Advancing Gender Equality and Building Sustainable Peace)، نيويورك، 2022، 60.

18 الجمعية العامة للأمم المتحدة، "تقرير المقرر الخاص، فايبان سالفولي"، 21.

19 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، "المشاركة الفعالة للمرأة في العدالة الانتقالية"، 60.

20 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "من العدالة في شأن أحداث الماضي" (From Justice for the Past)، 10.

21 ندوة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي في شأن العدالة الانتقالية (24 - 25 تشرين الثاني/نوفمبر، 2022، غامبيا).

22 مجلس الاتحاد الأوروبي، "نتائج الإجراءات: تفعيل العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية - استنتاجات المجلس (19 أيار/مايو 2017)" (Outcome of Proceedings: Operationalising the Humanitarian-Development Nexus - Council conclusions) (May 2017)، بروكسل، 19 أيار/مايو 2017 (النسخة الأصلية باللغة الإنكليزية)، 17/9383.

التي تحقّرها، وتنفيذها والمشاركة المستدامة فيها. فغالبًا ما تُعتمدُ تدابير العدالة الانتقالية بشكلٍ محدود أو جزئي أو غير كامل، ممّا يؤدي إلى تغافلها عن عناصر مهمّة يجب أن تكون مُدرّجة في أي نهج شامل، فتعجزُ، تاليًا، عن إرضاء الضحايا وعن المساهمة بشكل فعال في السلام والتنمية.

ويعزى ذلك، في جزئه الأكبر، إلى الاعتبارات السياسية. فالعدالة الانتقالية قد تثير رد فعل عنيف ومقاومًا، غالبًا ما يصوّران الجهود الرامية إلى معالجة أحداث الماضي على أنّها تتناقض والسلام والتنمية في المستقبل. صحيح أنّ العدالة الانتقالية قد تشكّل موضعَ إثارة الخلافات وحتى الانقسامات، لا سيّما حين يُنظرُ إليها على أنّها إقصائية وغير شرعية وغير فعالة، إلا أنّ التوتّرات هذه يُمكن معالجتها والحدّ منها أو إدارتها على المدى القصير طالما أنها تتعلّق بالعملية والأثر حصرًا. ومع ذلك، عادةً ما تنبع معارضة العدالة الانتقالية من المصالح الاقتصادية والسياسية الراسخة، ومن الهياكل الإقصائية المتجذّرة عميقًا في السّلطة، لا سيّما إذا كانت العدالة الانتقالية تهدّد بمحاسبة الجهات الفاعلة الثّافذة أو بالمساهمة في إحداث تغيير نظامي. وعليه، يجب ألا يغيب عن بال أنّ العقبات التي تواجه العدالة الانتقالية تتجاوز الحجج المفهوميّة والأدلة على الأثر.

ونظرًا إلى هذه الاعتبارات المفهوميّة والعملية والسياسية، يضعُ هذا التقرير نهجًا أكثر استراتيجيّة في شأنِ الدمج بين العدالة الانتقالية والتنمية المستدامة. وتسلّط الأقسام التالية الضوء على أمثلةٍ على الروابط العملية والسياسيّة المحددة القائمة بين المجالين. وتشدّد أقسام التقرير أيضًا على الحاجة إلى تقديم حجج مُقنعة على قيمة هذا الدمج، وتؤكد على دور كلّ من العمل الجماعي والاستجابات المعقّدة والمتعدّدة المستويات ووجهات النظر الطويلة الأجل التي تشكّل جزءًا من هذا النهج أيضًا.

فهي لا تزال، في أغلب الأحيان، غير مفهومة كفايةً وغير مُدرّجة على نحوٍ مُلائم في السياسات والممارسات المُعتمدة على الصّعيد الدولي والإقليمي والوطني ودون الوطني والآيلة إلى تعزيز التنمية. وقدرة العدالة الانتقالية على إحداث التغيير الفعلي لا تزال بعيدة من توظيفها توظيفًا كاملًا.

### يتطلب

تحقيق دمج أكبر بين العدالة الانتقالية والتنمية المستدامة إقامة روابط عملية وسياسية محدّدة، كلّما أمكن ذلك. فجبر الضرر على المستويين الفردي والجماعي، مثلًا، قد يوفر الخدمات الاجتماعية الأساسية للضحايا والمجتمعات المتضرّرة. ففي بيرو، على سبيل المثال، لم يقتصر جبر الضرر على توفير مبالغ مالية وحسب، بل شمل تدابير رامية إلى تحسين إمكانية وصول النساء من السكان الأصليين إلى العدالة، وإلى خدمات التعليم المحسّن، وإلى الرعاية الصحيّة. أمّا برنامج جبر الضرر الشّامل في تشيلي، فتضمّن نظام رعاية صحية متخصصة، وبرنامجًا تعليمية، ومعاشات تعويضية وتقاعدية لمنع الضحايا من الوقوع في الفقر مع مرور الزمن.<sup>23</sup> وفي قضية سيبور زاركو في غواتيمالا، جمعت تدابير جبر الضرر بين التعويضات النقدية وردّ الحقوق، إلى جانب تدابير اجتماعية أوسع نطاقًا، مثل خدمات الرعاية الصحيّة والتعليم، وذلك استجابةً للمطالب التي حدّدها الناجون من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.<sup>24</sup>

في بلدان مثل بيرو والمغرب وكولومبيا، استجابت برامج الجبر الجماعيّة للمجتمعات المستهدفة أو المتضرّرة من العنف و/أو الإقصاء. وفي تونس، ينص القانون الانتقالي على تقديم جبر الضرر الجماعيّ للمناطق المهتمّشة أو "الصحية". إلا أنّ هذه البرامج لم تُفعل وتُنفّذ سوى جزئيًا أو بالحدّ الأدنى منها. وفي كولومبيا، فإنّ مرتكبي الجرائم المتعلقة بالنزاعات، الذين يمثلون لتدابير العدالة الانتقالية من خلال الإقرار بالمسؤولية والالتزام بالإفصاح عن كامل الحقيقة، يُمكنهم أن يشاركو في مشاريع تهدف إلى توفير بنية تحتية للنقل والرعاية الصحية والتعليم والتنمية الريفية في المناطق المهتمّشة، وذلك في إطار العقوبات الإصلاحية التي تصدرها الولاية القضائيّة الخاصة من أجل السلام.<sup>25</sup> وبشكل عام، يمكن أيضًا دمج خدمات رعاية الصّحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي للضحايا في استراتيجيات التنمية، ومنها، على سبيل المثال، مشاريع كسب سُبل العيش.

ومع ذلك، يواصل الممارسون وصانعو السياسات، في بعض السياقات، التّفريق بشكلٍ قاطع بين العدالة الانتقالية والتنمية على المستوى التشغيلي. وعلى الرّغم من التّمسك بتمييز مفهومي واضح بين المجالين، فإنّ التحدي الأكبر يكمن في القصور في فهم القواسم المشتركة والاختلافات بين هذين المجالين وتوضيحها وتعريفها وتفسيرها ضمن سياق ما. ففي كامبوديا، على سبيل المثال، كانت الطلبات المقدمة من الأطراف المدنية للحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية (بما في ذلك بناء الجسور والطرق وأنظمة الري) شائعة جدًّا.

<sup>23</sup> إيزابيث ليرا، "سياسة توفير الجبر لانتهاكات حقوق الإنسان في تشيلي" (The Reparations Policy for Human Rights Violations in Chile)، في كتاب دليل جبر الأضرار (The Handbook of Reparations)، المُحرّر من قبل بابلو دي غريف (نيويورك، منشورات جامعة أكسفورد، 2006).

<sup>24</sup> ساكوتو، وفورد أووبا، ومارتين "توثيق الممارسات الجيدة"، 80 - 84.

<sup>25</sup> انظر ل Jurisdicción Especial Para La Paz (JEP)، "Sección de Reconocimiento de Verdad y Responsabilidad Tribunal para la Paz - Restaurador"، Paz, Lineamientos en materia de sanción propia y Trabajos, Obras y Actividades con contenido Reparador - Restaurador JEP، "JEP certifica obra reparadora elaborada por excombatientes de las Farc-EP en Viotá, Cundinamarca"، 2020، و "Comunicado 017، 7 آذار/مارس 2023؛ و"Comunicado 140"، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

إلا أنّ المحامين والجهات الفاعلة الوسيطة في المجتمع المدني "سحبوا هذه الطلبات تدريجيًا من المجال الاستشاري"، مُعتبرين أنّها خارجة عن نطاق اختصاص الدوائر الاستثنائية المعنية بجبر الضرر في محاكم كامبوديا، الذي يقتصر على برامج جبر الضرر الجماعية والمعنوية، وبعض جهود التنمية.<sup>26</sup> وبالإضافة إلى ذلك، رفض القضاة، في المحاكمة الأخيرة التي أجرتها الدوائر الاستثنائية في محاكم كامبوديا، مشروع جبر الضرر الذي يوزع القروض للأنشطة المُدرة للدخل للمدنيين المسّنين بسبب التفسير المتشدّد للاختصاص القضائي في ما يتعلق بمنح جبر الضرر.

يمكن أيضًا تسهيل الدمج خارج عمليات العدالة الانتقالية، على مستوى التخطيط للتنمية ووضع برامجها وإعداد التقارير حولها. ولا بدّ من تشجيع الشركاء في التنمية، بما في ذلك مصارف التنمية المتعدّدة الأطراف، على اعتماد "منظور يراعي الماضي" في تصميم البرامج وتخصيص التمويل.<sup>27</sup> فيمكن لهذه الجهات الفاعلة في مجال التنمية، مثلًا، تسهيل دمج تدابير العدالة الانتقالية في الأطر الاستراتيجية طويلة الأمد، "التي يمكن أن تعزّز التأييد، والاتساق، والتنسيق بين القطاعات، وتنظيم الموارد من الميزانية الوطنية"، و"أنّ تعمّم عمليات تخطيط التنمية تكون أكثر احتمالًا، فتضمّ، بشكلٍ خاصّ، الضحايا وغيرهم من المجتمعات المتضرّرة، بالإضافة إلى المجموعات المهمّشة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة".<sup>28</sup>

ومن الأمثلة الملموسة على ذلك، دمج توصيات لجنة تقصي الحقائق أو استجابات أخرى تلبى طلبات الضحايا والمجتمعات المتضرّرة وأولوياتهم في خطط التنمية التي تضعها الحكومة. ففي كولومبيا، على سبيل المثال، تضمّ خطة التنمية الوطنية (2023) امتثالًا صريحًا بعددٍ من توصيات لجنة تقصي الحقائق الكولومبية. ومع أنّ لجنة متابعة تنفيذ التوصيات ستركّز في بادئ الأمر على التّحديات والفرص الناشئة ذات الصلة، كشفت النقاشات السياسية والاجتماعية المحيطة بالخطة الطبيعة المثيرة للجدل التي تتسمّ بها التغييرات المقترحة. وقد دعا المجتمع المدني الحكومة الكولومبية إلى الالتزام بتنفيذ التوصيات على نحو يتخطى الحدّ الذي وافق عليه الكونغرس. وفي جزر سليمان، تسهّل استراتيجية التنمية الوطنية الحالية التعاون بين الجهات المعنيّة كما تسهّل توفير البنية التحتية اللازمة لتوسيع الوصول إلى خدمات العدالة في المجتمعات الريفية.

في كندا، وسيراليون، وغيرهما من السياقات، تُدمج استنتاجات لجان تقصي الحقائق وتوصياتها في خطط العمل الوطنية المعنية بقضايا النساء والسلام والأمن.<sup>29</sup> أمّا على مستوى التنمية الدولية، فقد وجّهت هيئة الحقيقة والكرامة التونسية في العام 2019 مذكرة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في شأن مسؤوليتهما عن انتهاكات حقوق الإنسان المُرتكبة في البلد

26 كريستوف سبيرفيلدت، ممارسات جبر الأضرار في العدالة الجنائية الدولية (Practices of Reparations in International Criminal Justice)، (كامبريدج، منشورات جامعة كامبريدج، 2022)، 136.

27 مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لعام 2022، 16.

28 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "من العدالة في شأن أحداث الماضي" (From Justice for the Past)، 17، 48.

29 حكومة كندا، "خطة العمل الكندية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن في شأن المرأة والسلام والأمن - 2017 - 2022" (Canada's Action Plan for the Implementation of United Nations Security Council Resolutions on Women, Peace, and Security - 2017-2022)، [www.international.gc.ca/transparency-transparence/women-peace-security-femmes-paix-securite/2017-2022-action-plan.aspx?lang=eng](http://www.international.gc.ca/transparency-transparence/women-peace-security-femmes-paix-securite/2017-2022-action-plan.aspx?lang=eng)، وحكومة سيراليون، خطة عمل سيراليون للتنفيذ الكامل لقرارات مجلس أمن الأمم المتحدة 1325 (2000) و1820 (2008) (2019-) The Sierra Leone National Action Plan for the Full Implementation of United Nations Security Council Resolutions 1325 (2023) (2000) (2019-2023) (2008) 1820 (2008) (and 1820 (2008) (2019-2023) (2000) [www.wpsnaps.org/app/uploads/2022/12/Sierra-Leone-2019-2023.pdf](http://www.wpsnaps.org/app/uploads/2022/12/Sierra-Leone-2019-2023.pdf)، 18، 2019.



بسبب برامج التكييف الهيكلي والسياسات الأخرى، وطالبتها باعتذارٍ، وتعويضٍ، وبإلغاء الدّين متعدد الأطراف.<sup>30</sup>

وفي أوغندا، استغلت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني فرصة عقد المؤتمر السنوي لأهداف التنمية المستدامة الذي تنظمه الحكومة، وذلك من أجل الدّعوة إلى اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في شأن البيانات والأدلة التي تؤكّد على أهمية الاشتمال والمشاركة والشفافية وعدم التمييز والمُحاسبة، وكذلك من أجل توعية صانعي السياسات الوطنيين والدوليين على ضرورة تمكين ضحايا الانتهاكات المتعلقة بالنزاعات من الوصول إلى العدالة، والتّداول في شأن استراتيجيات رامية إلى جمع بيانات متعلقة بالعدالة الانتقالية ودمجها في الاستعراضات الوطنية الطوعية (VNR) التي تجريها الحكومة لأهداف التنمية المستدامة، وغير ذلك من العمليات، مثل التعداد السكاني الوطني.<sup>31</sup> بالإضافة إلى ذلك، طوّر مكتب الإحصاءات الأوغندي مجموعة أدوات لجمع بيانات يولدها المواطنون، وهي توفّر نهجًا موحدًا لصانعي البيانات غير التقليديين، ومن ضمنهم منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال العدالة الانتقالية وفي القطاع الخاص، وذلك في سبيل المساهمة في جمع البيانات حول أهداف التنمية المستدامة.<sup>32</sup>

ويتماشى ذلك والدّعوة الموجهة إلى الدول إلى "إدراج تقييم للتقدّم المُحرز في العدالة الانتقالية في الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تنظر في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيّما من خلال المشاورات مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات المختصة بالضحايا".<sup>33</sup> وفي حين أنّ دليل الأمم المتحدة في شأن إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية لا يشير صراحةً إلى عمليات العدالة الانتقالية أو ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، إلّا أنّه يشدّد على الحاجة إلى إشراك المجموعات المستضعفة ومؤسسات حقوق الإنسان في جهود التوعية ونتائجها.<sup>34</sup>

وفي الآونة الأخيرة، تناول عدد من الاستعراضات الوطنية الطوعية الجهود المتعلقة بالعدالة الانتقالية:

● أشار الاستعراض الوطني الطوعي الخاص بجمهورية أفريقيا الوسطى لعام 2023 إلى لجنة الحقيقة والعدالة وجبر الضرر والمصالحة، والمحكمة الجنائية الخاصة، ولجان السلام والمصالحة المحليّة.<sup>35</sup>

30 هيئة الحقيقة والكرامة، "مذكرة للمطالبة بتعويض للضحايا التونسيين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي يتحمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي جزءًا من المسؤولية عنها." (Mémorandum Relatif à la réparation due aux victimes) tunisiennes des violations massives de droits de l'Homme et des droits économiques et sociaux dont la Banque Mondiale (et le FMI portent une part de responsabilité) 16 تموز/يوليو 2019.

31 مركز حل النزاعات، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، والتعاون التنموي النمساوي، "تمكين السلام والعدالة والاشتمال من أجل تنمية مستدامة: دروس وأفكارٌ نيرة في شأن تحقيق مقاصد هدف التنمية المستدامة +16: مؤتمر أوغندا السنوي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة - اجتماع ما قبل المؤتمر، والحدث الجانبي، مذكرة مفهومية" (Enabling Peace, Justice and Inclusion for Sustainable Development: Lessons and insights Towards Achieving SDG16+: Uganda Annual Sustainable Development Goals Conference - Pre-Conference Meeting and Side Event, Concept Note، حزيران/يونيو 2022).

32 مكتب الإحصاءات الأوغندي، "مجموعة أدوات جمع البيانات التي يولدها المواطنون" (Citizen Generated Data Toolkit)، كامبالا، أوغندا، 2020.

33 تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لعام، 17.

34 إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، دليل إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية، طبعة عام 2023، 2022.

35 حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، "التقرير الوطني في شأن أهداف التنمية المستدامة الخمسة الملحوظة في المنتدى السياسي الرفيع الشأن" (Rapport national sur les 5 objectifs du développement durable retenus Pour le Forum Politique de Haut Niveau)، 2023، 40-41.

- تناول الاستعراض الوطني الطوعي الخاص بدولة **غامبيا** لعام 2022 البرنامج الوطني للعدالة الانتقالية والإصلاحات التشريعية ذات الصلة، كما تناول تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر في غامبيا، والكتاب الأبيض الذي أصدرته الحكومة ووافقت بموجبه على توصيات اللجنة.<sup>36</sup>
- تطرّق الاستعراض الوطني الطوعي الخاص بدولة **ليبيريا** لعام 2022 إلى الخطوات التي اتخذتها اللجنة الوطنية الخاصة بحقوق الإنسان في سبيل تعميم جهود تخليد الذكرى والمحاسبة عن الجرائم المرتكبة في الحرب الأهلية في ما يصبّ في مصلحة الضحايا.<sup>37</sup>
- تناول الاستعراض الوطني الطوعي الخاص بدولة **كولومبيا** لعام 2021 موضوع تنفيذ إجراءات التعويض وغيرها من أشكال جبر الضرر لضحايا النزاع، كما تناول جبر الضرر الجماعي الذي قدّم للمجتمعات والمجموعات التي طالتها أضرار جماعية خلال النزاع (علمًا أنّ أكثر من 50 في المئة من جبر الضرر لم يُقدّم بعد).<sup>38</sup>
- شمل الاستعراض الوطني الطوعي الخاص بدولة **سيراليون** لعام 2019 التقدّم المحرز في الجهود الرّامية إلى توفير جبر الضرر لضحايا الحرب وإعادة تأهيلهم وتمكينهم من الوصول إلى المنشآت الطبية.<sup>39</sup>
- ركّز الاستعراض الوطني الطوعي الخاص بدولة **تيمور الشرقية** لعام 2019 على المصالحة باعتبارها هدفًا أسَمَى وأشادّ بدور لجنة الحقيقة في البلد، وأشار إلى عدم تنفيذ توصياتها بالكامل.<sup>40</sup>
- أشار الاستعراض الوطني الطوعي الخاص بدولة **جنوب أفريقيا** لعام 2019 إلى جهود الدولة في معالجة إرث نظام التمييز العنصري، ومن ضمنه الإقصاء والتوزيع غير المتساوي للأراضي، وذلك من خلال توفير شبكة أمان اجتماعية.<sup>41</sup>

36 حكومة غامبيا، "غامبيا: تقرير الاستعراض الوطني الطوعي في شأن تنفيذ جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة" (The Gambia: Voluntary National Review Report on the Implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development)، 2022، 24، 26، 53.

37 حكومة ليبيريا، "ليبيريا: الاستعراض الوطني الطوعي لأهداف جدول أعمال 2030 (Liberia: Voluntary National Review of the Goals of the 2030 Agenda)"، 2022، 65.

38 حكومة كولومبيا، "التنفيذ المسرّع من أجل التعافي المستدام: تقرير 2021" (Acelerarla Implementación Para Una Recuperación) (Sostenible: Reporte Nacional Voluntario 2021)، 2021، 60.

39 حكومة سيراليون، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، "تقرير الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2019 في شأن أهداف التنمية المستدامة في سيراليون" (Sierra Leone: Voluntary National Review of the Sustainable Development Goals 2019 Report)، 2019، 22.

40 حكومة تيمور الشرقية، "تقرير تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: من الرماد إلى المصالحة، إعادة الإعمار والتنمية المستدامة، الاستعراض الوطني الطوعي الخاص في دولة تيمور الشرقية 2019" (Report on the Implementation of the Sustainable Development Goals: From ashes to reconciliation, reconstruction and sustainable development, Voluntary National Review of Timor-Leste 2019)، 2019، 37.

41 حكومة جنوب أفريقيا، "الاستعراض الوطني الطوعي الخاص بدولة جنوب أفريقيا لعام 2019: تمكين الأشخاص وتأمين الإدماج والمساواة" (South Africa Voluntary National Review: Empowering People and Ensuring Inclusiveness and Equality 2019)، 2019، 82، 116.

# إثبات جدوى دمج

## العدالة الانتقالية

### يتطلب

إنشاء روابط بين العدالة الانتقالية وخطط أعمال التنمية الأوسع نطاقًا على مستويي الممارسة والسياسة، إقناع الجهات الفاعلة والجهات المعنية بالحاجة إلى هذا الدمج وبقيمته على حدّ سواء. فإن اعتبرت العدالة الانتقالية أداةً استراتيجية للتنمية، يجب، إذًا، إثبات تأثيرها العملي على نتائج التنمية، كلّمَا أمكن ذلك. وهذا أمرٌ يشكّل تحدّيًا مستمرًا ومعقدًا، لكنّه، أيضًا، المجالُ حيثُ يتبلورُ أكثر فأكثر فهمُ الاستخدام الواقعي للبيانات والأدلة. وقد أشار مجلس حقوق الإنسان إلى الحاجة إلى "تعزيز جمع البيانات لقياس الأثر والتقدم المُحرز، بسبيلٍ منها استخدام إطار أهداف التنمية المستدامة"<sup>42</sup>.

لعلّ مجال العدالة الانتقالية لم يركّز بشكل كافٍ على إثبات نتائج تدابير العدالة الانتقالية عمليًا، فذلك لأنّ "قياس الأثر والسببية في هذا المجال ينطوي على صعوبة خاصة"<sup>43</sup>. ففي سياقاتٍ مُشابهة لجزر سليمان، مثلًا، قد يُفَرُّ بأهمية هذا النوع من البيانات، إلا أنّ استخدامها يبقى محدودًا بسبب ضآلتها، ونقص التنسيق بين الجهات المعنية في سبيل ضمان تبادل البيانات، وغياب فريق العمل أو الموارد اللازمة لتحويل البيانات إلى أداة تتيح إحراز تقدّم نحو تحقيق الأهداف المشتركة. وبشكلٍ عامّ، فإنّ طبيعة عمليات العدالة الانتقالية المعقدة والسياسيّة، والمقرونة بعوامل سياقيّة (مثل قدرة الدولة المحدودة على جمع البيانات وإعداد التقارير في شأنها والحيّز الضيق المُتاح للمجتمع المدني لرصد العمليات)، تطرُقُ تحديات عملية أمام قياس النتائج. ويدعو ذلك إلى اعتماد أساليب وأدوات أكثر ملاءمةً، بما فيها النهج المفتوحة والتكفيّة والنوعية.<sup>44</sup>

في الوقت نفسه، لا يصحّ أن يعتمد إثبات جدوى الدمج بين العدالة الانتقالية والتنمية حصريًا على إثبات أثر العدالة الانتقاليّة العملي، بل يمكنه أن يستند أيضًا إلى أمثلة مُستقاة من سياقات حيثُ تبرز جليًا الحاجة إلى استجابة متكاملة وكذلك مخاطر الإخفاق في توفيرها. ففي زيمبابوي مثلًا، عانت منطقة ماتيبيلاند، عقب الاستقلال، أعمال عنف واسعة النطاق وغالبًا ما يعزو السكّان تهميش المنطقة الحاليّ وضعف التنمية فيها إلى غياب آلية للتعامل مع إرث ذلك العنف.

إن كان لسياسة التنمية أن تصبح أكثر مراعاة للضحايا وللماضي، فعلى الجهات المعنية تقديم حجة قاطعة حول الموضوع الذي سيُحدث فيه هذا النهج تغييرًا. ففي البيرو مثلًا، بيّنت لجنة الحقيقة والمصالحة الصلة الواضحة القائمة بين الهشاشة للتعرّض للعنف السياسي من جهة والإقصاء من جهةٍ أخرى (على المستويين الفردي والإقليمي).<sup>45</sup> وقد ساهم إخفاق البلاد

42 قرار مجلس حقوق الإنسان A/HRC/51/23، 5.

43 تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان لعام 2022، 13.

44 ماتيو بورسيونكولا، "قياس النتائج ومراقبة التقدّم المحرز في عمليات العدالة الانتقالية" (Measuring Results and Monitoring Progress of Transitional Justice Processes)، المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومنصة المعرفة، الأمن وسيادة القانون، 2021.

45 حكومة البيرو، التسمية التوضيحية - التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة، 28 آب/أغسطس 2003، <https://www.ictj.org/sites/default/files/subsites/peru-hatun-willakuy-en>

## إن كان لسياسة التنمية أن تصبح أكثر مراعاة للضحايا وللماضي، فعلى الجهات المعنية تقديم حجة قاطعة حول الموضوع الذي سيحدثُ فيه هذا النهج تغييرًا.

في معالجة هذه الصلة بشكل كاملٍ في استمرار النزاع الاجتماعي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية لمدة عقدين من الزمن.<sup>46</sup> وفي الآونة الأخيرة، حدّد تقرير مسح العنف الجنسي الواقع في العراق بين العامّين 2003 و2018 أشكالَ هذا العنف وأنماطه، كما حدّد الأسباب الهيكلية التي سمحت بارتكاب العنف الجنسي ضد المرأة، بما في ذلك التهميش والتمييز.<sup>47</sup> وفي العام 2019، بيّنت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار الصّلة المباشرة القائمة بين عدم المساواة بين الجنسين بشكل عام في البلاد وفي المجتمعات الإثنية من جهة ومعدلات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي من جهةٍ أخرى، علمًا أنّ عدم المساواة بين الجنسين يُفاقم تفشّي الإفلات من العقاب على العنف.<sup>48</sup> وفي العام 2021، لاحظت لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان تأثير انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الاقتصادية المرتبطة بها تأثيرًا سلبيًا ومباشرًا في قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالتنمية المستدامة.<sup>49</sup>

46 جولي غيرو، "الطلب الحيّ للتغيير: العدالة الانتقالية والوقاية في بيرو" (Alive in the Demand for Change: Transitional Justice and Prevention in Peru)، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2021.

47 جمعية الأمل العراقية، منظمة إيمبوني تي واتش، منظمة PAX، "العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي 2003-2018: الملخص التنفيذي"، 2020، 12-17.

48 مجلس حقوق الإنسان، "العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في ميانمار والأثر الجنساني للنزاعات الإثنية" (Sexual and Gender-Based Violence in Myanmar and the Gendered Impact of Its Ethnic Conflicts)، A/HRC/42/CRP.4، 22 أغسطس/آب 2019، 3، 13-17.

49 مجلس حقوق الإنسان، "انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الاقتصادية ذات الصلة في جمهورية جنوب السودان. ورقة مؤتمر لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان" (Human Rights Violations and Related Economic Crimes in the Republic of South Sudan. Conference)، Room Paper of the Commission on Human Rights in South Sudan، A/HRC/48/CRP.3، 23 أيلول/سبتمبر 2021، 1، 40-41.

**9 بعد** العمل الجماعي المنفّذ بين مجموعات الضحايا وشبكاتهم والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني أمرًا بالغ الأهمية للعدالة الانتقالية ولمساهمتها في التنمية المستدامة ولدمجها فيها على حدّ سواء. وقد أكدّ مجلس حقوق الإنسان أنّ المجتمع المدني يؤدي دورًا أساسيًا في العدالة الانتقالية من خلال المشاركة والنشاط التّضاليّ والمناصرة وحشد الجهود وبناء القدرات.<sup>50</sup> وتقدّم المجموعة الاستشارية للعدالة في جنوب السودان، مثالًا حديثًا على ذلك. فهي جمعت منظمات المجتمع المدني الوطنيّة والدوليّة لمناصرة العدالة الانتقالية، ووضع استراتيجيات التنفيذ، وتوجيه الآليات الانتقالية من خلال نهج متمحور حول الضحايا من أجل بناء منصة وطنية. ومن شأن الشبكات الدولية، مثل الشبكة الدولية للضحايا والناجين من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (INOVAS)، أن تسهل مشاركة الضحايا وتمكينهم عبر البلدان.<sup>51</sup>

غالبًا ما تزداد هذه الجهود الجماعية فعاليةً حين تجمع عدّة مجموعاتٍ، بما فيها منظمات الضحايا، والنساء، والسكان الأصليين، والشباب، والعمّال، والمنظمات الدينية، وغيرها من الجهات الفاعلة الأخرى في إطار تحالفات واتّلافات وشبكات ومنصات وحركات واسعة.<sup>52</sup> فهذا النوع من التّهجّ الجماعيّ واسع النّطاق، يُبقي التّركيز مصبوبًا على الضحايا ويُسهّل المشاركة،<sup>53</sup> وفي الوقت نفسه، يدفع الحكومات إلى إيلاء خطّةٍ من إعدادٍ جهة فاعلة واحدة أو مبادرةٍ مُحدّدة الهدف اهتمامًا أكبر ممّا كانت لتؤليه لو لم يُعتمد هذا التّهجّ. وقد أشار المقرر الخاص للأمم المتحدة إلى هذه الجهود على أنها "حركات من أجل التغيير" وشجّع على إجراء المزيد من الدراسات حول دورها في العدالة الانتقالية.<sup>54</sup>

إنّ هذه الجهود، بقدر ما تستطيع أن تشكّل حركاتٍ اجتماعيّة واسعة النّطاق أو أن تتصلّ بها، تؤثّر تحديدًا في الدّمج بين العدالة الانتقاليّة والتنمية، لأنّها قد تزيد من أرجحية إحداث التّغييرات في نتائج التنمية. فعلى سبيل المثال، غالبًا ما يكون تنفيذ تدابير مثل جبر الصّرر الجماعيّ (الذي يمكن أن يشمل الخدمات العامة وخدمات البنية التحتية أو غير ذلك من مشاريع التّنمية) أو الإصلاحات واسعة النّطاق الأخرى التي أوصت بها لجان الحقيقة بطيئًا أو جُزئيًا أو معدومًا.<sup>55</sup> ومن المرجح أن

50 قرار مجلس الأمن A/HRC/51/23، 4: تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان لعام 2022، 8.

51 تشمل الأمثلة الأخرى على العمل الجماعي أمهات وجدات بلزا دي مايو (الأرجنتين)، والمنتدى الوطني للضحايا والناجين (غواتيمالا)، وشبكة النساء المتأثرات بالنزاعات (نيبال)، ومجموعة دعم خولوماني (جنوب أفريقيا)، والائتلاف الكونغولي من أجل العدالة الانتقالية (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وغيرها. انظر تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان لعام 2022، 8: الجمعية العامة للأمم المتحدة، "تقرير المقرر الخاص، فايان سالفولي"، 14: منظمة إبيونيتي واتش والشبكة الدولية للضحايا والناجين/ من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، "جبر الصّرر باعتباره قوّة محفزة للتغيير في حياة الضحايا والناجين: تصورات ومشاركات من المستوى الشعبي"، 2022.

52 انظر مثلاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، "المشاركة الفعالة للمرأة في العدالة الانتقالية" (Women's Meaningful Participation in Transitional Justice)، 17.

53 الجمعية العامة للأمم المتحدة، "تقرير المقرّر الخاص، فايان سالفولي"، 14: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، "المشاركة الفعالة للمرأة في العدالة الانتقالية" (Women's Meaningful Participation in Transitional Justice)، 17، 36.

54 الجمعية العامة للأمم المتحدة، "تقرير المقرّر الخاص، فايان سالفولي"، 14.

55 الجمعية العامة للأمم المتحدة، "تقرير المقرّر الخاص، فايان سالفولي"، 15.

يكونَ لهذه الحركات الاجتماعية الواسعة تأثيرٌ في هذه الحالة، لأن تنفيذ مثل هذه التدابير يقتضي تخطي نطاق العدالة الانتقالية ويستدعي حشد قدرات مجموعة واسعة من الجهات المعنيّة والمؤسسات وكذلك مواردها ودعمها أو حتى الاستحصال على إجماعها. ذلك أنّ "إنشاء تحالفات ومنصات واسعة النطاق تشمل الحكومة والمجتمع المدني من أجل العدالة الانتقالية يُعدّ أمرًا ضروريًا لتحقيق نتائج شاملة ومستدامة".<sup>56</sup>

وعليه، من الأهمية بمكان أن توجّه الجهات المعنيّة بالعدالة الانتقالية، الأهداف المباشرة، مثل الإنصاف والإقرار والمحاسبة، وأن تُبقيَ على الهدف الأوسع المتمثّل في تحويل الدولة - وهو ما من شأنه أن يُمكن الجهات المعنيّة تلك من الاتصال بالحركات الاجتماعية الأوسع، واكتساب المزيد من القوة، واستقطاب الأجيال الشابة إلى قضيتها. ومن المنطقي هذا، تبرز الحاجة إلى إضافة "منظور مراعي للماضي" في "المناصرة المشتركة" من أجل تيسير التغيير على المستوى المجتمعي.<sup>57</sup> فعلى سبيل المثال، تمارس المنصة الوطنية للضحايا والناجين في غواتيمالا ضغوطًا من أجل الحصول على جبر الضرر، وهي تشارك أيضًا في النشاط النضالي في شأن قضايا اجتماعية أوسع نطاقًا، في حين أنّ مجموعة دعم خولوماني في جنوب أفريقيا، التي تناضل من أجل معرفة الحقيقة وشفاء الضحايا وإنصافهم، تساعد المجتمعات المحلية والمنظمات في إيجاد الدعم المالي لمشاريع سُبل كسب العيش.<sup>58</sup>

قد يصعبُ تحقيق هذه الوحدة لأنّ الجهات الفاعلة المختلفة قد تتعارضُ في أولوياتها واستراتيجياتها. ففي النيبال مثلاً، اختارت الشبكة الوطنية للضحايا والناجين من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التعامل مع الحكومة على المستويين المحلي والوطني وذلك للضغط من أجل معرفة الحقيقة وتحصيل الإقرار والدعم المادي، في حين اختارت بعض مجموعات حقوق الإنسان التنديد بالحكومة بسبب تقصيرها في إجراء ملاحقات قضائية.

نظرًا إلى أهمية المساواة بين الجنسين في التنمية المستدامة، فإنّ نهج العدالة الانتقالية، التي ترمي إلى معالجة تجارب الإيذاء بسبب النوع الاجتماعي والوصول إلى العدالة وتساعدُ في تغيير هياكل التمييز الدفينة، تصبحُ جهودَ تنمية في أصلها. وغالبًا ما تُظهر هذه النهج التحويلية القائمة على مراعاة النوع الاجتماعي أهميةً تعبئة النساء سياسيًا. فتعبئة الناجيات تقدّرُ على أن تعزّز الإقرار من خلال تدابير العدالة، وتساعد أيضًا في فضح الهيكليات مثل أشكال الذكورة المهيمنة أو العسكرية التي تقوّض النضال في وجه الإفلات من العقاب أو الهيكليات التي تُديم عدم المساواة.<sup>59</sup> لذا، ينبغي على الجهود الرامية إلى تحويل أشكال الذكورة العسكرية والعنيفة أن تشكل أيضًا جزءًا من النهج التي تُفضي إلى تحوّل في المنظار الجنساني.<sup>60</sup> أمّا على المستوى المحلي، فيمكن للحركات النسائية أو النسوية التي تشتملُ على أهداف العدالة

56 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "من العدالة في شأن أحداث الماضي" (From Justice for the Past)، 60.

57 تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان لعام 2022، 16.

58 الجمعية العامة للأمم المتحدة، "تقرير المقرّر الخاص، فايبان سالفيولي، 15؛ منظمة إمبوينتي واتش والشبكة الدولية للضحايا والناجين من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، "جبر الضرر باعتباره قوّة محفزة للتغيير في حياة الضحايا والناجين"، 21.

59 الجمعية العامة للأمم المتحدة، "تقرير المقرّر الخاص، فايبان سالفيولي"، 9.

60 منظمة إمبوينتي واتش، "تحويل أشكال الذكورة العسكرية: المسؤولية العالمية تجاه عالم أكثر عدلًا وسلامًا" (Transforming Militarised Masculinities: A Global Responsibility for a More Just and Peaceful World)، (2023).

إنّ هذه الجهود، بقدر ما  
تستطيع أن تشكل حركاتٍ  
اجتماعية واسعة النطاق أو  
أن تتصلّ بها، تؤثر تحديداً  
في الدمج بين العدالة  
الانتقالية والتنمية، لأنها قد  
تزيد من أرجحية إحداث  
التغييرات في نتائج التنمية.

الانتقالية أن تشكّل "قوة أساسية وراء التغيير السياسي" من خلال بناء التحالفات، واحتضان التنوع، والتعبئة "تحت مظلة جماعية".<sup>61</sup> وتحتاج هذه التحالفات والحركات إلى الدعم والموارد والاستراتيجيات المُعدّة محلياً.<sup>62</sup>

تقدم شبكة النساء المتأثرات بالنزاع في النيبال خير مثال على بناء القيادة بين النساء من مختلف أجيال والطبقات الاجتماعية، وهو ما من شأنه أن يساعد في تحويل هيكل عدم المساواة.<sup>63</sup> أمّا في غواتيمالا، فإنّ أهمية قضية سيبور زاركو، التي ساهم في نجاحها التحالف الاستراتيجي المُقام بين المنظمات المختلفة الوليات ونقاط القوة،<sup>64</sup> لا تكمن في عمليات العدالة الانتقالية فحسب، بل في مساعدتها على سد الفجوة الأوسع في العدالة لمصلحة النساء المهمّشات.<sup>65</sup> وخلال مساعدة النساء على الشعور بالاطمئنان لرفع دعوى علنية في وجه الوصمة الراسخة، كان من شأن توفير الدعم النفسي والاجتماعي أن ساهم في تعزيز الثقة في تحالف المنظمات - وهي "الثقة اللازمة من أجل السعي إلى إحقاق العدالة في النظام القانوني".<sup>66</sup>

61 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، "المشاركة الفعالة للمرأة في العدالة الانتقالية" (Women's Meaningful Participation) (in Transitional Justice)، 36.

62 ساكوتو، فورد أوبا، مارتن، "توثيق الممارسات الجيدة" (Documenting Good Practice)، 125.

63 منظمة إميونيتي واتش والشبكة الدولية للضحايا والناجين من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، "جبر الضرر باعتباره قوة محفزة للتغيير في حياة الضحايا والناجين" 13.

64 ساكوتو، فورد أوبا، مارتن، "توثيق الممارسات الجيدة" (Documenting Good Practice)، 125.

65 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمنظمة الدولية لقانون التنمية، والبنك الدولي، والفريق العامل المعني بالعدالة، "تقرير المجموعة الرفيعة الشأن حول العدالة للنساء" (Justice for Women High-Level Group Report)، (2019)، 62.

66 ساكوتو، فورد أوبا، مارتن، "توثيق الممارسات الجيدة" (Documenting Good Practice)، 123.

# استجابات متعددة المستويات

## للمشاكل المعقدة

**إذا** كان للعدالة الانتقالية أن تُدمجَ دمجًا أفضلَ في سياسات التنمية وممارساتها الأوسع نطاقًا، فمن الأهمية بمكان أن يُؤخذَ في الاعتبار مدى تعقيد المشكلات التي ينبغي معالجتها، وتداخلها في ما بينها، والحاجة إلى العدالة الانتقالية لتوفير استجابات مناسبة ومتعددة المستويات. ففي عالمٍ شديد التداخل، يرتبط العنف والنزوح، مثلًا، ارتباطًا مباشرًا وغير مباشرٍ بمشكلات التنمية التي تنطوي على دينامياتٍ قائمةٍ على مستوياتٍ مختلفة، بدءًا من المستوى الفردي والمحلي وغير الرسمي، وصولًا إلى المستوى الجماعي والمؤسسي والوطني والإقليمي والعالمي. ومن شأن النظر إلى العدالة الانتقالية عبر عدسة التنمية المستدامة أن يساهم في توضيح المواضيع حيثُ يُمكن إحداث تغييرٍ أكبر في هذه القضايا، وكذلك تحديد كيفية إحدائه، ولا سيّما في ما يتعلّق بالمشاركة والوصول إلى العدالة والاشتمال.

ويشكّل النزوح مثالًا واضحًا على مشكلة معقدة تتعلق بالتنمية وتتطلب استجابات معقدة ومتعددة المستويات. وفي حين ثبتَ سابقًا أنّ العدالة الانتقالية قد تساهم في إيجاد حلول دائمة للنازحين، ولا سيّما عبر إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم،<sup>67</sup> لا يُرجّح أن يعودَ أغلب الأشخاص الذين هاجروا بسبب ظروفٍ متعلّقة بالعدالة الانتقالية (مثل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وجرائم الحرب، والجرائم ضدّ الإنسانية) إلى بلدانهم الأصلية في وقت لاحق، وذلك على الرّغم من التّحولات السياسية المُحقّقة فيها. لذا، يتعيّن على آليات العدالة الانتقالية أن تلتفت أكثر إلى أنّ شرائحَ جمهورها المستهدف ومصادر معلوماتها قد تشمل مواطنين يعيشون في المهجر. فلِلنازحين والمهاجرين قصصٌ مهمّةٌ جدية بأن تُروى، ولا تتعلّق بانتهاكات حقوق الإنسان فحسب، بل بالأثر الذي ألقاهُ اضطرابهم إلى الفرار على حيواتهم. ومع ذلك، من الشائع أن تستبعد عمليات المصارحة النازحين الذين يقيمون خارج الحدود.

كانت لجنة الحقيقة في كولومبيا الأولى من نوعها التي تتعامل بشكلٍ منهجي وواسع النطاق مع أشخاصٍ يقيمون في جميع أنحاء العالم كانوا قد فرّوا من البلد بسبب النزاع المسلح الدائر فيه. ومن أجل ضمان مشاركة هؤلاء، أنشئت مجموعات عملٍ في 23 دولة، وقد أخذت في الاعتبار الظروف والقدرات والفجوات الخاصة بكلّ دولة على حدة. وكانت من جملة الدروس المستفادة من هذا الجهد، ضرورة توفير الدعم النفسي والاجتماعي المهنيّ للضحايا والناجين المقيمين في المهجر، وأهمية الإقرار بتعقّد تجارب الهجرة من أجل ضمان المشاركة الهادفة في عمليات المصارحة. ويوضح ذلك مدى أهمية الأماكن الواقعة خارج البلاد، حيثُ ارتكبت أعمال عنفٍ وانتهاكاتٍ، بالنسبة إلى العدالة الانتقالية، ويشمل ذلك دور حكومات البلدان المضيفة والمجتمع المدني، وهو ما يؤكّد قيمة العلاقات العابرة للحدود الوطنية في تحقيق أهداف العدالة.<sup>68</sup>

67 الجمعية العامة للأمم المتحدة، "تقرير المقررة الخاصة بشأن حقوق الإنسان للمشردين داخليًا"، A/73/173، 17 يوليو/تموز 2018.

68 أندريا غروسينباكر، هانا إلياس، "مشاركة جاليات المهجر في لجنة الحقيقة في كولومبيا" (Participation of the Diaspora in the Colombia Truth Commission)، المنصة السويسرية لبناء السلام (KOFF)، 9، 2020، 10.



يمثل التّصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي تحديًا معقدًا أيضًا يوضّح الحاجة إلى إدماج العدالة الانتقالية في التنمية على مستويات متعددة. ففي السياقات حيث لا تبلغ فيها قضايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي النّظام القضائي الرسمي، قد يؤدي إشراك الجهات الفاعلة غير الرسمية في العدالة إلى تعزيز الوصول إلى العدالة، وذلك من خلال إنشاء آلية إحالة واستجابة منسقة ومتعددة القطاعات بين أنظمة العدالة الرسمية وغير الرسمية، بالإضافة إلى تنظيم أنشطة تنمية القدرات في سبيل بناء المعرفة وصقل المهارات بين مزوّدي خدمات العدالة غير الرسميين. ففي جنوب السودان، حيث القضاء العرفي يحكم في أغلب حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، أرسى اتفاق السلام لعام 2018 الأسس لإنشاء محكمة متخصصة للتعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي المرتبط بالنزاع، وهو ما قد يساعد في التخفيف من التحديات التي يواجهها الناجون في الوصول إلى العدالة.<sup>69</sup> وفي كوسوفو،<sup>70</sup> سمحت الحكومة لمنظمات المجتمع المدني بدعم الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في عملية تقديم طلب للحصول على جبر ضرر، وذلك من أجل توفير بيئة أكثر أمانًا تُخوّل الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع التّقدّم بطلباتهم.<sup>71</sup> ومع ذلك، فَمِن الأهمية بمكان، تجبّ الانتقائية، في أيّ ظرفٍ كان، وتأكيد وظيفة العدالة الانتقالية في تحقيق الدّمج الاجتماعي، وهو ما يُمكن ضمانه من خلال اعتماد نهجٍ مراعية للاعتبارات السياسيّة، ولا سيما في المجتمعات المنقسمة.

تُعَدّ الروابط القائمة بين مختلف مستويات الاستجابات أكثر أهمية بالنسبة إلى عمليات العدالة الدولية التي قد تصبح بدونها بعيدة كلّ البعد عن احتياجات النّاجين المُحدّدة. فالإجراءات الجنائية الدولية قد تقوم مقام مُنتدى يؤوّل إلى إنشاء سردية حول الأحداث وإلى إدانة الفظائع، بما فيها العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وذلك تحديًا في حال امتثلَ لممارسات مثل نظام الحقوق التشاركية للضحايا في المحكمة الجنائية الدولية، الذي يشمل توفير الرفاه والسلامة والحق في الحصول على المساعدة وجبر الضرر والمشاركة في الإجراءات. وفي هذا الصدد، يقرّ مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية بالدور الذي يضطلع به المجتمع المدني المحلي في توثيق العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي وتوفير الدّعم الطبي والنفسي والاجتماعي والمادي والقانوني للضحايا، وهو يسعى دائمًا إلى مؤازرة المجتمع المدني المحلي في تأدية دوره هذا.<sup>72</sup> وعلى نحوٍ مماثل، تضمّنت استراتيجية الخاصة بالنوع الاجتماعي لعام 2022 للآلية الدولية المحايدة والمستقلة المعنية بسوريا التّعاون مع المجموعات النسائية في سوريا، وذلك من أجل الإحاطة بشكلٍ أفضل بديناميات النوع الاجتماعي ضمن سياقاتها وكذلك بأثر العنف القائم على النوع الاجتماعي.<sup>73</sup>

69 المنظمة الدولية لقانون التنمية والمعهد العالمي للنساء GWI، "العدالة المتمحورة حول الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأوضاع المعقدة: تقرير بحثي مستند إلى دراسات حالات من أفغانستان، وهوندوراس، وبابو غينيا الجديدة، والفلبين، وجنوب السودان، وتونس" (Survivor-Centred Justice for Gender-based Violence in Complex Situations: Research report informed by case studies from Afghanistan, Honduras, Papua New Guinea, the Philippines, South Sudan, and Tunisia)، 2022.

70 تدرج جميع الإشارات لمثال كوسوفو في هذا التقرير ضمن سياق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1244 (1999).

71 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "التطبيقات الأولى للتعويضات التي طال انتظارها من أجل الناجين من العنف الجنسي المتعلّق بالنزاع في كوسوفو" (First Applications in for Long-awaited Compensation for Conflict-related Sexual Violence Survivors in Kosovo)، 2018.

72 مكتب المدعي العام، المحكمة الجنائية الدولية، "الورقة السياسيّة في شأن الجرائم الجنسية والجرائم القائمة على النوع الاجتماعي" (Policy Paper on Sexual and Gender-Based Crimes)، يونيو/حزيران 2014، الفقرة 107.

73 الآلية الدولية المحايدة والمستقلة - سوريا، "الاستراتيجية الجنسانية للآلية وخطة التنفيذ"، الأمم المتحدة، سبتمبر/أيلول 2022.

## برامج رعاية الصّحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي تبين التعقيد والطبيعة المتعدّدة المستويات لاستجابات العدالة والتنمية المتكاملة.

أظهرت قضية العنف الجنسي المرتكب بحق نساء قبيلة مايا أتشي في غواتيمالا معاناة النساء من العنف لا لكونهنّ نساءً فحسب، بل لكونهنّ من السّكان الأصليين أيضًا. وقادت الدعوى المرفوعة ضدّ المسؤولين عن الجرائم محاميات من السكان الأصليين، وذلك بالتنسيق من كثب مع الناجيات. وتسلبت هذه القضية وغيرها الضوء على التّهج المتعدّد المستويات الذي يجمع بين مشاركة النّاجين النّشطة في الإجراءات القضائية والعمل القانوني من جهة والاستراتيجيات الاجتماعية والسياسية واستراتيجيات الاتصال في عمليات التقاضي الاستراتيجي من جهة أخرى، ويقدر على المساعدة في تحديد أوجه عدم المساواة المتقاطعة وتحويلها من خلال إنتاج وعي مجتمعي يمكنه أن يؤيّد التغييرات المرجوة في القوانين والسياسات.<sup>74</sup>

تفيد ممارسات العدالة والمصالحة العرفية وغير الرسمية وغيرها من الاستجابات المُستمدّة من المُجتمع في التصدّي للنزوح والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وما سواها من عناصر العنف المجتمعي التي تمسّ العلاقات الاجتماعية، كما هو مُبين في كلّ من ميانمار وإيرلندا الشمالية والفلبين وسيراليون وجنوب السودان وتيمور الشرقية وأوغندا. فيمكن هذه الممارسات أن تقدم أشكالًا من المُحاسبة والإقرار والإنصاف تكوّن سهولة المنال ومُناسبة ثقافيًا ومُجدية، وغالبًا ما تستند إلى مبادئ العدالة التصالحية وتولي المصالحة الأولويّة القصوى. وفي الوقت نفسه، فإنّ الممارسات العرفية وغير الرسمية تشوبها مواضع خلل كبيرة، ومنها إقصاء النساء والشباب بسبب المعايير والمؤسّسات المُحافظة والدّكورية، وكذلك بسبب الافتقار إلى الأنظمة اللازمة لحماية الضحايا الذين يشاركون في الآليات غير الرسمية من أجل التصدّي لتعرّضهم لأذى جسدي ونفسيّ و/أو للوصم.<sup>75</sup> وعلى الرّغم من أنّ الممارسات العرفية لم تُعتمد في البداية لمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فهي تضطلع بهذا الدّور في ظلّ غياب عمليات رسمية وصلبة لإحقاق العدالة. ويمكن لأطر العدالة الانتقالية على المستويين الوطني والإقليمي - كما هي الحال في اتفاق السلام في جنوب السودان وسياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي - أن توّفر الوضوح والتوجيه والمعايير في شأن دور العدالة العرفية وغير الرسمية في مثل هذه السياقات.<sup>76</sup> ففي إيرلندا الشمالية مثلاً، وفي سياق بناء السلام على نطاق أوسع، تتناول الاستجابات المجتمعية إعادة إدماج المقاتلين القدامى في المجتمع، وإحياء الذكرى، وتوفير الخدمات بناءً على احتياجات الضحايا.<sup>77</sup>

74 منظمة إمبرونيتي واتش، "التقاضي الاستراتيجي في قضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في غواتيمالا: الآثار والدروس المستفادة" (Strategic Litigation in Cases of Gross Human Rights Violations in Guatemala: Impact and Lessons Learned)، 2022؛ منظمة إمبرونيتي واتش، "الحكم الصادر في قضية مايا أتشي: الملخص"، 2022.

75 انظر مثلاً المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "حقوق الإنسان ونظم العدالة التقليدية في أفريقيا" 2016.

76 الاتفاق المنشط لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، المادة 5.2.2.3.8؛ الاتحاد الأفريقي، السياسة العامّة للعدالة الانتقالية، 12.

77 الجمعية العامة للأمم المتحدة، "تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائمات عدم التكرار عن زيارته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية"، 1، A/HRC/34/62/Add. 1، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، 18-20.

تناسب برامج رعاية الصّحة العقليّة والدعم النفسي والاجتماعي هذه الحالة أيضًا لأنّها تبين التّعقيد والطبيعة المتعدّدة المستويات لاستجابات العدالة والتنمية المتكاملة. ويسلّط نهج لجنة الحقيقة الكولومبية الضوء على أهميّة توفير الدّعم النفسي والاجتماعي في إطار العمليات العابرة للحدود الوطنية، إلّا أنّ توفيره مهمٌّ أيضًا على المستويين الفردي والاجتماعي. ففي سوريا مثلًا، أنشأت رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا مركز الأسرة، وهو عبارة عن عيادة تقدّم الدعم النفسي الاجتماعي للمعتقلين السابقين والناجين من التعذيب وعائلات المفقودين والمعتقلين بشكل فردي وجماعي. ويستخدم المركز الفنون لتمكين الضحايا من سرد قصصهم ومشاركتها، وإقامة علاقات مع ضحايا آخرين، وإعادة بناء النسيج الاجتماعي. ويعالج المركز الصدمات الفردية وآثار العنف الاجتماعية الجماعية على حدّ سواء. وغالبًا ما يتولّى المجتمع المدني توفير هذا النوع من الدعم النفسي الاجتماعي كونه يحظى بالتزام الضحايا وثقتهم، لكنّه يفتقر الموارد والمهارات. ويشير ذلك إلى أنّ دعم التنمية يمكن أن يؤدّي دورًا أكبر في بناء قدرات الدولة التكميلية في هذا المجال.

يمكن الدّعم النفسي والاجتماعي أيضًا أن يستهدف المؤسّسات والأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات، وذلك في إطار التّطلّع إلى الوقاية من اندلاع العنف. في الواقع، تظهر السياقات التي تشهد دورات متكررة من العنف أنّ السلوك التعسفي الذي ينتهجه أفراد القطاع الأمني غالبًا ما يرتبط بالتجارب المؤلمة التي مر بها هؤلاء أنفسهم. وفي هذا الإطار، توفر مؤسسة كابامي "CAPAMI" في بوروندي خدمات رعاية الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي لعناصر الشرطة لأنّ الصدمات غير المُعالجة قد تؤدي إلى استخدام السّلطة بشكل غير متناسب وغير مضبوطٍ وتعسفيّ. وعلى نحوٍ موازٍ، يجري العمل في كولومبيا مع مقاتلين قدامى من القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، لتوفير أشكال جديدة من الذكورة.<sup>78</sup>

وقد تزايد الإقرار أيضًا بأنّ رفع مستوى الوعي وتدريب المحققين والمدعين العامين وغيرهم من الأفراد المتعاملين مع الضحايا والشهود المستضعفين، في سياق عملية العدالة الانتقالية، هو عنصر أساسي في أيّ استراتيجية لرعاية الصّحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي. وتظهر الأمثلة المُستقاة من رواندا وسيراليون والعراق الأثر الإيجابي الناجم من دمج عنصر التدريب والدعم للضحايا ومَن يتفاعلون معهم. في رواندا مثلًا، ساعد تدريب الجمعيات النسائية ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع على تبادل تجاربهم وتجاربهنّ في جلسات جماعية والتقدم في نهاية المطاف للإدلاء بشهادتهم وشهادتهنّ أمام آليات العدالة (المحلية). أمّا في سيراليون، فقد أولت كلٌّ من لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة لسيراليون اهتمامًا كبيرًا لرفع مستوى الوعي وتدريب الموظفين الذين يتعاملون مع الشهود والضحايا، ولا سيّما منهم الأطفال.

78 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "La reincorporación de mujeres exguerrilleras, pieza clave para la implementación del Acuerdo de Paz en Colombia"، 2022.

# المشاركة الطويلة

## الأمم

**في** حين ما زالت العدالة الانتقالية تُعتبر عمومًا استجابةً استثنائيةً لحالات استثنائية، فإنّ تفعيلها وأثرها غالبًا ما يبقيان على مدى طويل، لا سيّما في ما يخصّ تفاعلها مع نتائج التنمية وسياساتها. لذلك، ينبغي اعتبار العدالة الانتقالية عمليةً تتطلّب الكثير من الاستجابات على مدى فترة طويلة، بدلًا من اعتبارها استجابةً "لمرة واحدة" لأحداث محددة تتعلق بالانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان. وقد دُعيت الدول إلى الاعتراف "بالطبيعة طويلة الأجل لعمليات العدالة الانتقالية"،<sup>79</sup> كما دُعيت تحديدًا إلى "ضمان تخطيطها الاستراتيجي والطويل الأمد"، لأنّ عمليات العدالة الانتقالية نفسها قد تمتد من جيلٍ إلى جيلٍ ولأنّها تعتمد على الشروط المسبقة والفرص والتحديات التي تطرحها السياقات السياسية والمؤسسية والأمنية المتغيرة.<sup>80</sup>

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ التغييرات الهيكلية والمؤسسية والاجتماعية والثقافية التي يسعى إليها النهج التحويلي أو الموجه نحو التنمية في شأن العدالة الانتقالية، تحدثُ "في أطرٍ زمنيّة تمتدّ أجيالًا عدّة".<sup>81</sup> فعمليّات بناء الثقة بين المجتمع والدولة، وتيسير اشتغال الفئات المستبعدة سابقًا، ومعالجة الصدمات والمشكلات الاجتماعية، مثل تعاطي المخدرات، هي، في أصلها، عمليّات طويلة الأمد. وفي هذا الصدد، من شأن إنشاء رابط برنامجي على المستوى الوطني يجمع بين عمليات العدالة الانتقالية وإطار أهداف التنمية المستدامة أن يساعد في إتاحة الموارد والمضيّ قدمًا بالأهداف المشتركة في ظلّ تقلّب الوضع السياسي والظروف الأخرى مع مرور الوقت.<sup>82</sup>

لعلّ أحد أكثر الأمثلة وضوحًا على الدمج المحتمل بين العدالة الانتقالية والتنمية هو تنفيذ توصيات لجان الحقيقة. فكثيرًا ما توصي لجان الحقيقة بإصلاح الهياكل التي أدت إلى العنف والنزاع وتعرقل التنمية أو تحيدها عن مسارها. وقد يشكّل تنفيذ هذه الإصلاحات مهمةً طويلة الأجل تشترك فيها مجموعة من الجهات الفاعلة والمسارات التي تعتمد على تمويل محدّد طويل الأجل واستثمارات الشركاء الوطنيين والدوليين بالإضافة إلى الدعم السياسي.

في العام 2004، نشرت لجنة الحقيقة في سيراليون تقريرها النهائي الذي تضمن توصيات واسعة النطاق. ومنذ ذلك الحين، أحرزت البلاد تقدّمًا تدريجيًا في تنفيذ تلك التوصيات. لكنّ مجلس النواب، لم يسُن القانون في شأن المساواة بين الجنسين وحقوق الأراضي إلا مؤخرًا، وتحديداً في العام 2022. وقد نصّ قانون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على زيادة حصّة النساء من المناصب المنتخبة، وتعزيز المساواة بين الجنسين في التوظيف والتدريب، وتعميم

79 قرار مجلس حقوق الإنسان A/HRC/51/23، 6.

80 تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان لعام 2022، 12-13.

81 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، المشاركة الفعالة للمرأة في العدالة الانتقالية ( Women's Meaningful Participation )، 60، (in Transitional Justice).

82 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "من العدالة في شأن أحداث الماضي" (From Justice for the Past)، 61.

## لعلّ أحد أكثر الأمثلة وضوحًا على الدمج المحتمل بين العدالة الانتقالية والتنمية هو تنفيذ توصيات لجان الحقيقة.

مراعاة النوع الاجتماعي في وضع السياسات والميزانيات، وزيادة فرص حصول المرأة على التمويل. أمّا قانون حقوق الأراضي العرفية فنصّ على حماية حقوق الأراضي العرفية، والقضاء على التمييز بموجب القانون العرفي، وإدارة الأراضي الخاضعة للقانون العرفي. وفي جزر سليمان، فشلت الجهود المبذولة لإعادة تأهيل الأشخاص وإصلاح الهياكل الوطنية بسبب عدم التخطيط السليم على المدى الطويل. وفي إطار جهود البلاد لإعادة تأهيل المتضررين من التوترات العرقية (2003-1998)، أُعطي الناس وعودًا بدفع تعويضات عن خسائرهم، لكنهم حصلوا على تعويضات أدنى بأشواطٍ ممّا توقعوه، وهذا ما أدّى إلى إحباطهم وإلى ضلّالة إعادة تأهيلهم مع مرور الوقت.

في غواتيمالا، وُضعت الآليات المناسبة لمكافحة الإفلات من العقاب والفساد المتأصلين، واللذين يشكلان عقبتين رئيسيتين أمام السلام والتنمية المستدامين. لكن، في الآونة الأخيرة، حُلّت آليات مثل اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، وسُحب الدعم الدولي المُقدّم لها. كذلك، جرى الاستيلاء على الدولة، حيث قام تحالف من السياسيين الفاسدين، والنخب الاقتصادية، وشبكات الجريمة المنظمة، والجيش بالتراجع عن إصلاحات مهمة. وقد أدّى ذلك إلى إضعاف إطار السلام وتقويض الآليات الخاصة بالمرأة التي وُضعت وفقًا لاتفاقات السلام. وأصبح عمل المجتمع المدني أكثر صعوبة، في حين اضطرت الجهات المستقلة المعنية بإجراءات العدالة إلى مغادرة البلاد أو مواجهة الاضطهاد أو التهديد أو الاعتقال. ففي هذه الظروف، يُتخذ القانون نفسه أداةً لتقويض استقلال القضاء وسيادة القانون، وهو ما يؤثر بدوره على التنمية من خلال ترك الفئات الأكثر تهميشًا بدون حماية. ويتجلّى ذلك، على سبيل المثال، في قتل عدد كبير من المدافعين عن الحقوق البيئية في غواتيمالا خلال العقد الماضي وفي ارتفاع معدل قتل الإناث وغيره من أشكال العنف ضدّ المرأة. ويُظهر مثلُ غواتيمالا أيضًا الحاجة إلى الدعم السياسي المستمر، بما في ذلك من خلال المراقبة الدولية القوية لمواكبة عمليات التغيير الديمقراطي، بالإضافة إلى الحاجة إلى ابتداءٍ ودعم جهود الإصلاح (القضائي) التي تسعى إلى إحباط مساعي الاستيلاء على الدولة.

وتبيّن التجربة في غرب البلقان أيضًا أنّ المشاركة الطويلة الأمد تتطلب الاهتمام بالتعليم، ولا سيما مناهج التاريخ وإحياء الذكرى. لكن، بعد سنوات عدّة من المشاركة، غالبًا ما تبرز مشكلة الإرهاق في أوساط المجتمع الدوليّ وتلكّوه عن مواصلة استثمار الموارد ورأس المال السياسيّ في تدخلات إنمائية طويلة الأجل و"مراعية للماضي"، وهو ما من شأنه أن يقوّض جهود الوقاية من نشوب العنف ويُزعزع الوعد الذي قُطع للضحايا والمجتمع بأن "لا تُعاد الكرّة".<sup>83</sup>

83 منظمة إيمبوني تي واتش، شبكة الصحافة الاستقصائية في البلقان BIRN، "منع التكرار: بدائل سياسية للعدالة الانتقالية في غرب البلقان" (Preventing Recurrence: Policy Alternatives for Transitional Justice in the Western Balkans)، 2020.

## على

الرغم من تزايد الإقرار بقيمة العدالة الانتقالية المفهوميّة في شأنِ السلام والتنمية المستدامين، فهي غالبًا ما تُدمج دمجًا غيرٍ مناسبٍ في سياسات التنمية وممارساتها على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية. وقدرة العدالة الانتقالية على إحداث التغيير الفعلي لا تزال بعيدة من توظيفها توظيفًا كاملًا، وذلك لجهة دعم الإصلاحات التي تحقّزها، وتنفيذها والمشاركة المستدامة فيها. فغالبًا ما تُعتمدُ تدابير العدالة الانتقالية بشكلٍ محدود أو جزئي أو غير كامل، ممّا يؤدي إلى تغافلها عن عناصر مهمّة يجب أن تكون مُدرّجة في أي نهج شامل، قَتعجُرُ، تاليًا، عن إرضاء الضحايا وعن المساهمة بشكل فعال في السلام والتنمية.

يساعد هذا التقرير في توظيف هذه القدرة، وذلك من خلال البناء على الخطاب السياسيّ الحاليّ بسبلٍ مُجدية، عبر جمع الخبرات والممارسات والأفكار النيرة من مجموعة من الجهات المعنية. ويسعى هذا التقرير، من خلال الأخذ في الاعتبار التّحديات والفرص المفهوميّة والعملية والسياسيّة ذات الصلة وكذلك من خلال الارتكاز على عمل أعضاء الفريق العامل وخبرتهم، إلى المساهمة في وضع نهج أكثر استراتيجيّة في شأن دمج العدالة الانتقالية والتنمية المستدامة. وعليه، يوصي التّقرير بأن يتضمن نهجٌ كهذا العناصر التالية:

- التأكيد المستمر على تناسب العدالة الانتقالية مع إطار أهداف التنمية المستدامة - بما في ذلك قضايا الوصول إلى العدالة، وسيادة القانون، والمؤسّسات الاشتماليّة، والوقاية من نشوب العنف، والفساد، والتعليم، والوصول إلى المعلومات، والمساواة بين الجنسين، والمساواة عمومًا - والمسارات المحدّدة حيثُ يمكن العدالة الانتقالية أن تحدث تغييرًا. ويشمل ذلك أيضًا زيادة القدرة على التّقرير والتّمكن والثّقة الاجتماعيّة والاشتمال ومعالجة الأسباب أو الدوافع الهيكلية لارتكاب الانتهاكات الجسيمة وتحويلها على حدّ سواء.
- التشديد أكثر على أهميّة اعتماد نهج في شأن العدالة الانتقالية يعزّز مساهمتها في التنمية المستدامة. ويمكن تحقيق ذلك بقدرٍ ما تُصمّم تدابير العدالة الانتقالية وتنفّذ على نحوٍ تكون ملائمة السّياق، وشاملة، ومتمحورة حول الضّحايا، وتشاركيّة، ومراعية للنوع الاجتماعيّ، ومبتكرة، ومجدية سياسيًا، وتحويلية في طموحاتها، ومتكيفة مع القضايا العابرة للميادين والمتفرّعة من رعاية الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي والوصول إلى المعلومات.
- تحسين إنشاء روابط محددة بين العدالة الانتقالية والتنمية في الممارسة والسياسات. ويشمل ذلك مثلًا توفير الخدمات الاجتماعيّة والبنية التحتية ومشاريع سُبل كسب العيش والدعم النفسي والاجتماعي للضحايا والمجتمعات المتضررة ضمن إطار العدالة الجابرة للضرر بالإضافة إلى إدراج الأهداف والتقدم المتعلق بتوصيات لجان الحقيقة وجبر الضرر واحتياجات الضحايا وأولوياتهم في خطط التنمية وفي التّقارير المُعدّة حولها.
- تقديم حجج أكثر إقناعًا للمسؤولين عن كلٍّ من العدالة الانتقالية وسياسات التنمية وللمجتمع الأوسع حول جدوى الدمج بين العدالة الانتقالية والتنمية - وذلك بالاعتماد على الروابط

المفهوميّة والبيانات والأدلة على الأثر، والأمثلة على العلاقة القائمة بين الانتهاكات والهياكل، على أن يُقرّ، أيضًا، بالعقبات السياسية التي تعترض التغيير وتتخذ شكلي المقاومة وردّ الفعل العنيف اللذين قد يوطرا العدالة الانتقالية في قالبٍ مُعارضٍ للسلام والتنمية.

● تعزيز العمل الجماعي وخطّة العمل السياسية المشتركة بين مجموعات الضحايا وشبكاتهم، والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني، والحركات الاجتماعية والسياسية الأوسع نطاقًا، وذلك من أجل توليد المناصرة والتعبئة والتمكين والدعم اللازم لمعالجة الأضرار المباشرة وتحويل هياكل الإقصاء وعدم المساواة على حدّ سواء.

● تعزيز إدراج العدالة الانتقالية في الاستجابات على مستويات متعدّدة، بدءًا من المستوى المحلي وصولًا إلى الوطني والإقليمي والعالمي، وكذلك من خلال المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، التي تعالج مشكلات التنمية بكامل نطاقها وتعقيدها، مثل النزوح، والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والأذى النفسي والاجتماعي.

● اعتماد تصوّرٍ طويل الأجل متمحورٍ حول الضحايا وعابرٍ للأجيال في شأن رصد العدالة الانتقالية وتفعيلها وتحقيق أثرها، وذلك من أجل الحفاظ على الدعم والمشاركة اللّازمين لتعزيز دورها في إحداث تغيير هادف وتقييمه على حدّ سواء، بما في ذلك من خلال تنفيذ المبادرات الرّسمية مثل توصيات لجان الحقيقة، وكذلك من خلال إطلاق مبادرات غير رسمية على مُستويي المُجتمع والجماعة.









نمو التغيير

المُتمحور حول

الضحايا

دمج العدالة الانتقالية في السلام  
والتنمية المستدامين